(ISSN: 2959-5436) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (SUJHUS)
عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثالث للعلوم الانسانية والتربوية والنفسية الذي اقامته جامعة سومر للفترة من 24-25 نيسان 2024 /القسم الثالث/ محور التاريخ والجغرافية, الصفحات 17-41

لاكشمي باندیت وموقفها في الأمم المتحدة

من سياسة الفصل العنصري "الابارتايد" في جنوب افريقيا 1946–1949

أ.م.د. أحمد حاشوش عليوي الحجامي[1]*
كلية التربية الأساسية, جامعة سومر, ذي قار, العراق[1]

الملخص

نشات لاكشمي باندیت في بيئة ارستقراطية هندية وترعرعت في كنف والدها موتيلا نهرو وأخيها جواهر لال نهرو، ومثل القصر الذي عاشت فيه ابائد بهوان مركزًا لنقطة التواصل مع الحركة الوطنية الهندية ، وكان له الدور الأساسي في تنمية مهاراتها وامكاناتها ومعرفتها لكثير من الأهداف والمثل القومية مما مكنها من الانخراط في العمل السياسي منذ صغر سنها، وبلورة قدرتها الكبيرة على مستوى الخطابة وطرح مطالب بلادها والدفاع عن سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا.

تفردت باندیت على انها اول امرأة هندية تسنمت منصب وزير (وزيرة الحكم الذاتي المحلي والصحة العامة)، وكذلك اول امرأة في العالم القت خطابا في الكلمة الافتتاحية في الأمم المتحدة ، وأول امرأة هندية مثلت الهند البريطانية في الأمم المتحدة .

كانت قضية سياسة الفصل العنصري"الابارتايد" ومعاملة الهنود في جنوب افريقيا من أولى اهتمامات باندیت التي تم طرحها في جميع الدورات التي ترأست فيها الوفد الهندي في الأمم المتحدة وتحديدا في السنوات (1946، 1947، 1948) وفي بداية عام 1949 رشحت لتكون سفيرة الهند البريطانية في الولايات المتحدة الامريكية.

الكلمات المفتاحية: لاكشمي باندیت، الأمم المتحدة، الابارتايد، جنوب افريقيا، الهند البريطانية

Lakshmi Pandit and her position in the United Nations on the policy of apartheid in South Africa 1946-1949

Assistant. prof. Dr. Ahmad Hashoosh Aliwi Al hchami[1*]
[1]College of Basic Education/ Sumer University

Abstract

Lakshmi Pandit was raised in an aristocratic Indian environment and was brought up by her father Motila Nehru and her brother Jawaharlal Nehru. The palace where she lived, Aband Bhawan, was a focal point for communication with the Indian national movement. It played a fundamental role in developing her skills, potential and knowledge of many national goals and ideals, which enabled her to engage in political work from a young age, and crystallize her great ability in terms of oratory, presenting her country's demands and defending the policy of apartheid in South Africa.

Pandit was unique in that she was the first Indian woman to hold the position of minister (Minister of Local Self-Government and Public Health), as well as the first woman in

* **Email address: Aha10354@gmail.com**

the world to deliver a speech at the opening address at the United Nations, and the first Indian woman to represent British India at the United Nations.

The issue of apartheid and the treatment of Indians in South Africa was one of Pandit's first concerns, which was raised in all the sessions in which she headed the Indian delegation to the United Nations, specifically in the years (1946, 1947, 1948). At the beginning of 1949, she was nominated to be the British Indian Ambassador to the United States of America.

Keywords (Lakshmi Pandit, the United Nations, apartheid, South Africa, British India)

المقدمة

على الرغم من كثرة البحوث والدراسات الاكاديمية العديدة التي تناولت تاريخ الشخصيات الهندية إلا أن هناك الكثير من الشخصيات بحاجة إلى المزيد من البحث والاستقراء، ومن أهمها موضوع بحثنا، إذ يأتي اختيار شخصية (لاكشمي باندیت) لكونها من الشخصيات الوطنية الهندية التي كان لها دور في السياسة الهندية بشكل عام والأمم المتحدة بشكل خاص، كما حظيت قضية معاملة الهنود في جنوب افريقيا باهتمام كبير من قبل باندیت .

سلط البحث الضوء على موقف باندیت في الأمم المتحدة من سياسة الفصل العنصري الابارتايد في جنوب افريقيا خلال مدة تسنمها منصب ممثل الهند البريطانية في الأمم المتحدة.

جاء اختيار عام 1946 بداية لموضوع البحث لأنه العام الذي تولت فيه باندیت رئاسة وفد الهند البريطانية في الأمم المتحدة، وتوقفت الدراسة عند عام 1949 وهو العام الذي تسنمت فيه باندیت سفيرة الهند البريطانية في الولايات المتحدة الامريكية . واعتمد الباحث على منهجية التسلسل التاريخي ووحدة الموضوع في كتابة البحث.

قسمتْ هيكلية البحث إلى مقدمة وثلاثة محاور تلتها خاتمةٌ، تناول المحور الأول نشأة باندیت وبواكير نشاطها السياسي حيث تضمن الجذور التاريخية لعائلتها وودلادتها وبداية نشاطها السياسي، فيما تطرق المبحث الثاني إلى سياسة الفصل العنصري "الابارتايد" في جنوب افريقيا مرورا بابرز القوانين العنصرية التي سنتها حكومة جنوب افريقيا بغية السيطرة على سدة الحكم، وناقش المحور الثالث موقف باندیت في الأمم المتحدة من قضية الفصل العنصري "الابارتايد"، ومطالب باندیت المتكررة بإدراج قضية معاملة الهنود في جنوب افريقيا على جدول أعمال الجمعية العامة في جميع الجلسات التي حضرتها، وختم البحث باستنتاجات افرزتها قراءة الباحث للموضوع.

أولا: نشأة باندیت وبواكير نشاطها السياسي:

ولدت فيجايا لاكشمي باندیت (Vijaya lakshmi Pandit) باسم سواروب كوماري نهرو (Swarup Kumari Nehru) في 18 اب 1900 ،في مدينة الله اباد والمعروفة قديما برایاغ (Prayag) من عائلة آل نهرو وهم من البراهمة(Brahmans) الذين انحدروا من وادي كشمير، يرجع آصل آل نهرو إلى أوائل القرن الثامن عشر وكان الجد الأكبر وأسمه راج كول(Raj Kaul) عالمًا سنسكريتيًا (Sanskrit) بارزًا، هاجر راج كول واسرته إلى دلهي العاصمة المغولية انذاك، بناءً على طلب الإمبراطور المغولي فارو خسير (Furo kshiar) بعد منحه أرضاً على ضفاف قناة دلهي عام 1706، لذا إشتق ذلك اللقب من كلمة " ناهار" التي تعني القناة، وهكذا أصبح اسم العائلة " كول نهرو" ثم سقطت لفظة كول من الاستعمال واصبح اسمها آل نهرو([1]).

انحدرت سواروب من عائلة نبيلة فقد شغل جدها جان جادهار(Gan Gadhar) منصب مدير شرطة في دلهي واثناء الثورة الهندية عام 1857، طُرد من وظيفته؛ لتأييده الثوار الهنود ومساعدتهم ودعمهم مادياً وسياسياً، ولخوفه من السلطات البريطانية انتقل الى مدينة آغرا (Agra) ، وفي عام 1861 ولد موتيلال نهرو والد سواروب في مدينة آغرا، وترعرع في كنف أخيه الأكبر ناندلال(Nandlal)، وذلك لأن والدَهُ كان قد توفي قبل مولدهِ بثلاثة أشهر، وبما أن ناندلال عمل كمحامٍ بالمحكمة العليا، لذا انتقل إلى مدينة الله آباد مكان عمله ([2])، وقد اكمل موتيلال دراسته الأولية والثانوية في مدينةِ الله آباد، دخل في اختبار المحاماة عام 1883 ونجح فيه بامتياز، وقد عُدَّ من ابرز محامي المحكمة العليا في الهند البريطانية، تزوج من فتاة هندية تدعى سواروب راني(Swarup Rani)، فأنجبت له جواهرلال نهرو(Jawaharlal Nehru) في عام 1889 ، وسواروب، ثم شقيقتها الثانية وأسمها كريشنا (Krishna)عام 1907([3]).

ولدت سواروب في وقت كان فيه موتيلال في ذروة حياته المهنية ومثقفا وثريًا للغاية، اذ قام ببناء قصر اطلق عليه أناندا بهوان (Anand Bhawan) على الطراز الاوربي تكون من (42) غرفة، كما احتوى على مكتبة كبيرة واسطبل للخيول وملعب وحمام سباحة، وفي تلك الاثناء مرت مدينة الله آباد بموجة جفاف بسبب تأخر هطول الأمطار واستشرت المجاعة بين الأهالي، الا ان موجة المطر الأولى تزامنت مع ولادة سواروب، اذ شعر الاهالي أن الطبيعة أغدقت بركاتها على سواروب فهي لم تولد وفي فمها ملعقة ذهب فحسب بل وزعت الذهب أيضًا على الآخرين بحسب اعتقادهم السائد آنذاك، لذا كانت محط اهتمام الأهالي وذات مكانة في المجتمع، واقرب الأبناء الى ابيها منذ صغرها، ذهبت معه إلى اوربا عندما كان عمرها اربع سنوات، وفي المانيا تعرف موتيلال على مربية اسمها هوبر (Hooper) الذي اصطحبها معه ألى أناندا بهوان وجعلها مربية لسواروب([4]).

ترددت سواروب مع مربيتها إلى الكنيسة ،وطالما اصطحبتها والدتها الى المعبد الهندوسي، واحتفلت بجميع المهرجانات (الهندوسية والاسلامية والمسيحية) إلا أنها لم تتلق أي تعليم مدرسي رسمي بل تعرضت كحال بقية الفتيات في المجتمع الهندي لتمييز شديد في مجال التعليم، لانهم اعتقدوا أن الهدف الاسمى للمرأة هو الزواج ، لذا أصبحت سواروب ضحية لذلك التمييز، على الرغم من أن موتيلال كان متعلما ومتحررا في تفكيره، ورأى في العلوم الاوربية والثقافة البريطانية الأمل الحقيقي لتقدم الهنود بدلا من العادات والطقوس الهندوسية[5] ، إلا أنه رغم ذلك لم يوافق على ذهاب ابنته إلى المدرسة، واتبع تقاليد العائلات الارستقراطية ذات التوجه الاوربي بتعيين معلمين لتعليم بناتهم، لذا قام بترشيح جوبال كريشنا جوخالي (Gopal Krishna Gokhale) معلما لها[6]

يتضح من خلال ذلك أن سواروب على الرغم من أنها كانت تعيش حياة فارهة إلا إنها كانت ضحية العادات والتقاليد الهندية التي جعلتها جليسة المنزل لعدم شمولها بالتعليم الرسمي وحرمانها من الذهاب إلى المدرسة .

ومن الجدير بالذكر أن سواروب كانت على مستوى عال من الذكاء إذ كانت أغلب اوقاتها تجلس في مكتبة والدها، تعلمت السنسكريتية ،واطلعت على ملحمة رامايانا، والبهاغافاد غيتا ، وغطت قراءاتها مساحة واسعة من كتب تشارلز ديكنز ووليم شكسبير ووالتر سكوت([7])، ويتضح من ذلك على الرغم من حرمانها التعليم المدرسي إلا أنها تمكنت من تعليم نفسها واكتسابها الخبرة عن طريق اطلاعها على الأمور السياسية التي كانت تتداول داخل القصر الذي كانت تعيش فيه، فضلا عن ذكائها ومقوماتها الخطابية التي جعلت منها فيما بعد خطيبة ماهرة ومؤثرة في المحيط الاجتماعي والسياسي.

انعقدت في عام 1910 الدورة السادسة والعشرون للمؤتمر الوطني الهندي في مدينة الله أباد، وكان موتيلال نهرو نائب رئيس لجنة الاستقبال ، وفي افتتاح الجلسة تقرر قراءة بعض الأبيات من الكتاب الهندوسي المقدس الفيدا (The Veddas) الذي تم تدريب مجموعة من الأطفال عليها وكانت سواروب البالغة من العمر عشر سنوات أحد أطفال المجموعة ([8])، وفي عام 1916 حضرت لأول مرة اجتماعًا نظمته رامسواري نهرو(Rameswari Nehru)، زوجة ابن عم سواروب، في قاعة مايو بجامعة الله أباد (Mayo Hall of Allahabad University) للاحتجاج على الظلم الذي تعرض له العمال الهنود في جنوب أفريقيا، وذكرت سواروب بأنه على الرغم من أن دورها في ذلك الاجتماع تمثل في لجنة ضيافة المؤتمر إلا أنه كان لديها شعور هائل بالمشاركة في قضية حقوق العمال الهنود وسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا([9]).ومن هنا يمكن القول أن ذلك الاجتماع عد المؤثر الأول في أفكار سواروب ، ومن المؤشرات الأولى لبواكير العمل السياسي في توجهات سواروب، واثار لديها الرغبة في حماية حقوق العمال الهنود في جنوب افريقيا.

التقت سواروب بالزعيم الهندي والسياسي البارز المهاتما غاندي (Mahatma Gandhi) للمرة الأولى في مؤتمر لكناو(Lucknow)[10] عام 1916 وعلى الرغم من أنها كانت صغيرة جدًا لفهم ما كان يقوله غاندي، إلا أنها كانت معجبة به، ومنذ ذلك الوقت قرأت وسمعت الكثير عنه [11] ، كما حضرت مع والدها اجتماع بومباي عام 1920 للاحتجاج على قوانين رولات(Rowlatt Acts) [12]، وبعد توسع نشاط الحركة الوطنية في مدينة الله آباد كان من الطبيعي أن يكون أناند بهوان مركزًا للنشاط السياسي ومقرا للحركة الوطنية، مما مهد لسواروب الاتصال بأبرز السياسيين في الهند البريطانية، واعجبت كثيرا بآني بيزنت (Annie Bessant)[13]التي كانت كثيرا ما تتردد إلى أناند بهوان، وقد ملأتها الرغبة في أن تقتدي بحياتها وارادت الانضمام إلى رابطة الحكم الذاتي [14]، ولكونها دون السن القانوني لم يُسمح لها بالتسجيل في تلك الرابطة [15]. ويتضح من خلال تلك الاوضاع فضلاً عن العيش في اباند بهوان قد مكنت لسواروب الاتصال مع أبرز القيادات السياسية ومعرفة المزيد عن الأهداف والمثل

القومية ولم يكن نضالها من أجل الاستقلال فحسب بل كان لمحاربة سياسة الفصل العنصري وما تعرض له الهنود في جنوب افريقيا.

ووفقا للتقاليد الهندية عد الزواج المبكر الهدف الأول للمرأة وبخلافه يلحقها العار لذا ارادت سواروب الزواج من شاب مسلم اسمه سيد حسين، رئيس تحرير صحيفة إندبندنت (Independent) التي أسسها موتيلال نهرو، ورغم من أن الاخير تربطه علاقة قوية بسيد حسين وكان يتمتع بنظرة واسعة فيما يتعلق بشؤون البلاد وتعزيز الوحدة بين الهندوس والمسلمين والمسيح والتعايش السلمي بين الأديان ويؤمن بالمنهج العقلاني المعتدل، وعلى حد قوله **"الناس ينتقدوني لاني لا اعبد البقرة"** [16]إلا أنه كان محافظا فيما يتعلق بأسرته ولم يوافق على زواج ابنته بشخص من دين مختلف [17].

اثار ذلك الرفض والنظرة التقليدية استياء سواروب، لذا قررت فهم الحياة الاجتماعية الهندية والقيم الثقافية وأساليب الحياة البسيطة التي لم تكن على دراية جيدة بها ، ولطالما كانت الحياة في أناند بهوان ارستقراطية لذا وافقت على السفر إلى مدينة سابارماتي الأشرم (Sabarmati Ashram) مقر غاندي بناء على طلب والدها، وبعد أن تأقلمت مع حياة الاشرم وتعرفت على غاندي وفلسفة الساتياغراها (Satyagraha)[18] ، رجعت بعد عام إلى اناند بهوان[19]. وفيما يبدو أن هدف سواروب من السفر إلى الاشرم هو اللقاء بغاندي والتعرف على الساتياغراها والابتعاد عن حياة الترف وعدم التمسك بالمظاهر الخارجية وبكل ما هو زائل والتركيز على الجانب الروحي وأن يكون الإنسان عظيما من الداخل وبسيطا وزاهدا في الخارج مع ضرورة الانصهار مع العامة.

تزوجت سواروب من رانجيت سيتارام باندیت (Ranjit Seetharam Pandit) في 9 أيار 1921 وهو محامٍ بارع من ولاية غوجارات، وحضر حفل الزفاف غاندي ونخبة من السياسيين البارزين في الهند البريطانية[20] ، وبذلك انتهت أيامها في أناند بهوان، وانتقلت إلى كالكوتا(Calcutta) لتعيش في منزل زوجها، وطبقا لعادات الهندوس تم تغيير اسمها من سواروب إلى فيجايا لاكشمي باندیت (lakshmi Pandit Vijaya) لأنه يجب على العروس أن تحمل بعض من اسم الزوج، فتشكّل اسمها من اسم زوجها رانجيت الذي يعني "المنتصر" وفيجايا تالذي يعني "النصر" ولاكشمي التي هي إلهة الحظ الهندوسية، وقد انجبت ثلاث بنات هُنَّ : شاندراليخا (Chandralekha) عام 1924، ونايانتارا (Nayantara) عام 1927، وريتا فيتاستا (Rita Vitasta)عام 1929، ولكي لا تقع في الخطأ الذي وقعت فيه أرسلت بناتها إلى المدرسة فأصبحت شاندراليخا (صحفية)، ونايانتارا (روائية)، وريتا فيتاستا (مديرة العلاقات العامة) [21].

نظرت لاكشمي باندیت إلى المهاتما غاندي كمرشدٍ وأب روحي تأثرت به كثيرًا وانضمت إلى الساتياغراها في عام 1929، وبعد وفاة والدها عام 1931 بدأت مسيرتها السياسية من خلال انتمائها إلى حزب المؤتمر الوطني الهندي، وقيادة المظاهرات الرافضة للوجود البريطاني، فضلا عن إلقاء الخطب المنددة بالاستعمار البريطاني، ونتيجة لذلك ألقي القبض عليها وزجها في السجن (1932-1933) وبعد خروجها من السجن واصلت باندیت نشاطها السياسي، وتقديرا لإخلاصها وتفانيها في العمل تم انتخابها لعضوية مجلس بلدية الله آباد (1934-1935) ، وفي انتخابات 1936 اكتسح حزب المؤتمر الوطني الهندي صناديق الاقتراع في العديد من المقاطعات وفازت بمقعد في ولاية كانبور بلهور (Cawnpore Bilhaur)، مما رشحت لمنصب وزيرة الحكم الذاتي المحلي والصحة العامة، وتعد باندیت المرأة الأولى في الهند البريطانية التي منحت فيها منصب وزير عام 1937، لذا حاولت أن تكرس كل جهودها لتحسين الرعاية الصحية وزيادة المستشفيات والعيادات في جميع انحاء الهند البريطانية وتوفير العلاج والمياه الصالحة للشرب للقرى، وشهد القطاع الصحي تطوراً ملموسا في عهدها عما كان عليه في السابق([22]).

ومع بداية الحرب العالمية الثانية استقالت من الوزارة احتجاجًا على قرار نائب الملك اللورد لينليثغو (Linlithgow) بإعلان الحرب على ألمانيا دون موافقة بلادها، وقادت مظاهرات واحتجاجات على جر الهنود الى المعارك، وعلى اثرها تم زجها في السجن عام 1940 ، وبعد خروجها من السجن عام 1941 شغلت منصب رئيس جمعية نساء عموم الهند ، وشاركت في حركة اتركوا الهند (Quit India) في عام 1942، بقيادة المهاتما غاندي الأمر الذي أدى إلى القبض عليها واودعت السجن للمرة الثالثة (1942-1943)، وبعد تدهور حالتها الصحية تم اطلاق سراحها عام 1943 [23]. وعلى الرغم من كل المساعي البريطانية للإيقاع بباندیت وزجها بالسجن لثلاث مرات إلا أنها واصلت عملها من خلال اثارة الراي العام الهندي ضد الاحتلال البريطاني ، ولا

يستبعد أن تكون هي قد استلهمت الحرية والدفاع عن حقوق المظلومين من أفكار غاندي وتوجهاته لاسيما أنها كانت ملهمة بتطلعات غاندي وتحركاته الجماهيرية.

توفي زوج باندیت في عام 1944 وفي تلك الاثناء دعاها باهادرو سابرو (Bahadru Sapru) احد أعضاء حزب المؤتمر المقيم في الولايات المتحدة الامريكية للانضمام إلى الوفد الهندي في مؤتمر علاقات المحيط الهادئ(Pacific Relations Conference) المقرر عقده في ولاية فرجينيا في شباط 1945، وعلى اثر ذلك توجهت باندیت إلى الولايات المتحدة، وقبل انعقاد المؤتمر ألقت خطابًا إذاعيًا في واشنطن في 25 كانون الثاني 1945 بينت فيه التشابه بين الأمريكان والهنود في نضالهم من أجل الحرية، وأن الهند تتطلع إلى الشعب الأمريكي المحب للحرية للحصول على التعاطف والدعم في كفاحها([24]) ، كما ركزت في خطابها على قضية الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وخلال المؤتمر أوضحت بنضال بلادها من أجل الاستقلال، كما شجبت العنصرية بجميع أشكالها لاسيما سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا، وطالبت بالتخلي عن الإمبريالية كأساسٍ لعالم جديد ومن حق الشعوب تقرير مصيرها، وأضافت "إن الإمبريالية والاستعمار كلمتان عفا عليهما الزمن، ويجب أن يكون العالم آمنًا لكل من يعيش فيه، بغض النظر عن الطائفة أو العقيدة أو لون البشرة، نحن بحاجة إلى مساهمة من جميع دول العالم وطبقات المجتمع لبناء ذلك العالم الذي نريده لأطفالنا وأبنائهم" ([25]).

وبعد انتهاء المؤتمر سافرت إلى مدينة نيويورك وعقدت مؤتمرا صحفيا في 3 اذار1945 هاجمت فيه الحكومة البريطانية لعدم دعمها للتعليم في الهند البريطانية على الرغم من مكوثهم في الهند قرابة ثلاثة قرون ونصف لم تتخط نسبة المتعلمين ما بين (7 - 8 %) فقط، وحمّلت الجيش البريطاني الذين يتقاضون رواتبهم من الخزانة الهندية مسؤولية نقص الأموال، إذ أدى ذلك الى عدم زيادة أعداد المرافق الطبية ، وذكرت حادثةً وقعت "عند انتشار وباءٍ في البلاد، إذ سئل صحفيٌ مسؤولاً بريطانياً كم شخص مات؟ فأجاب "لم يكن هناك وباء توفي شخصان فقط ، ثم سُئل و ماذا عن الـ 700 الذين نقل خبر وفاتهم في الصحافة؟ فأجاب : أوه، لقد كانوا من الهنود اما الاثنان اللذان ماتا فهما بريطانيون"([26]). بينت باندیت من خلال تلك الحادثة معاملة البريطانيين للهنود ونظرتهم الدونية لهم وعدهم مواطنين من الدرجة الثانية.

واصلت باندیت خطاباتها ففي 9 نيسان 1945 توجهت إلى بالتيموري وألقت كلمة في أكبر قاعات المدينة ، أكدت فيها إن الهند تؤيد المساواة بين جميع الشعوب والأجناس وأنها متعاطفةً تمامًا مع أصحاب البشرة السوداء في الولايات المتحدة([27])، وقد أثارت محاضرات باندیت ردود افعالٍ جيدة إذ صرحت السيدة خوانتيس ميتشل (Juantice Mitcheel) رئيس الرابطة الوطنية للنهوض بالملونين أن الناس الملونين في أمريكا يقفون (100 %) وراء الحركة الهندية ، وفي اليوم التالي عنونت صحيفة أفرو-أميركية الكلمة التي القتها ووصفتها زعيمة في الهند تدافع عن المساواة([28])، وأشادت وكالة كلارك جيتس (Clark Getts) بمُثُل باندیت و تضحياتها لصالح شعبها، وأنها مناصرة متحمسة للديمقراطية ، ومن جانبها كانت باندیت سعيدة بالحب والاحترام الذي قوبلت به والذي لا يقدم عادة إلا لزعيم حكومة ذي شعبية كبيرة ([29]).

وفي تلك الأثناء دعت الولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر سان فرانسيسكو(San Francisco Conference) بهدف وضع ميثاق لإحلال السلام الدائم في العالم، وكانت الهند البريطانية احدى الدول المشاركة، وعلى الرغم من حرص باندیت على الحضور إلا أنها كانت تدرك بأنها لا تستطيع التواجد فيه بأي شكل من الأشكال الرسمية لكونها لم تكن موفدة رسمية ولا مدعوة لحضوره ولم يكن لديها أي منصب رسمي([30])، وفي غضون ذلك تلقت باندیت دعوة من منظمة لجنة الحرية الهندية (Freedom Committee of Indian) التي تمثل الهنود المقيمين في الولايات المتحدة لتكون ممثلة عن المنظمة في مؤتمر سان فرانسيسكو، وفي الوقت نفسه أرسلت اليها رابطة الهند في أمريكيا(India League of America) وهي منظمة تختص بالمواطنين الأمريكيين المساندين للقضية الهندية لتكون أيضا ممثلة عنهم في المؤتمر، فقبلت ذلك التكليف على الفور([31]). فيتضح من خلال ذلك أن باندیت مثلت منظمتين في مؤتمر سان فرانسيسكو ؛ وذلك لمكانتها واسلوبها في الخطابة والتفاف الناس حولها في الولايات المتحدة لذلك طلبت المنظمتان أن تكون باندیت ممثلا عنهما.

توجهت باندیت إلى سان فرانسيسكو في 17 نيسان1945 إذ تجمع ممثلو مايقارب أربعين دولة من أجل إقامة منظمة عالمية جديدة بدلا من عصبة الأمم، وعلى الرغم من أن أعضاء الوفد الهندي وهم راماسوامي موداليار(Ramaswamy Mudaliar)، و فيروز خان نون(Feroz Khan Noon)، وكريشنامشاري

(Krishnamachari) كانوا أصدقاء والدها، إلا أنها شعرت أن الوفد الهندي الرسمي الذي اختاره البريطانيون ، لم يكن يمثل وجهة النظر الهندية، وإنما كانوا موالين ولن يثيروا أي اسئلة محرجة لبريطانيا لذلك تم ترشيحهم لتمثيل الهند البريطانية في سان فرانسيسكو، وعرفوا هؤلاء الثلاثة باسم "امعات الحكومة البريطانية " وتم اختيارهم بطريقة غير ديمقراطية ([32]) .

حينها أكدت الصحف الهندية أن وجود باندیت في سان فرانسيسكو سيقض مضاجع الوفد الهندي وسيثير لهم المشاكل، وفعلا بعد وصولها أرسلت مذكرة إلى الأمين العام ابلغته باسم المنظمتين التي تمثلهما، وفي 20 نيسان1945 عقدت مؤتمراً صحفياً لـ 150 مراسلاً، أكدت خلاله أنها ترغب في توضيح أن ما يُسمى الممثلون الهنود الحاضرون إلى سان فرانسيسكو لايتمتعون على الإطلاق بأي صفة تمثيلية، إذ ليس لديهم تخويل ولا تفويض من أي من المجموعات المسؤولة في الهند وهم مجرد مرشحين من قبل الحكومة البريطانية، لذا فأن أي شيء يقولونه هنا أو أي تصويت يدلون به لا يمكن أن يكون له أي أثر أو قوة ملزمة على شعب الهند، وخلال المؤتمر طالبت باندیت باستقلال الهند وجميع الدول التي ترزخ تحت نير الاستعمار ووضع قواعد واسس صحيحة لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ([33]).

واصلت باندیت جولة محاضراتها حتى بعد مؤتمر سان فرانسيسكو، إذ توجهت إلى سكرامنتو (Sacramento)، في 14 آيار 1945 واستقبلت استقبالا حافلا ، واحتفى بها رسميًا العمدة ومدير الشرطة ونحو (400) هندي قدموا من كل أرجاء الولاية ، كما تم اصطحابها بواسطة سيارة مزينة بالعلم الأمريكي والألوان الثلاثة التي تمثل شعار حزب المؤتمر الوطني الهندي، وكانت تحفها الدراجات النارية للشرطة ، ومن جانبه علق نانالال باتل(Nanalal Patel) سكرتير رابطة بهارات للرعاية الاجتماعية (Bharat Welfare League)، بأنه لم يحدث ذلك مطلقًا في تاريخ الجالية الهندية بمثل ذلك الاحتفاء، إذ تمت دعوتها من قبل ما يقرب من (5000) هندي في معبد للسيخ ، وخلاله خاطبت آلاف الهنود وأكدت مجددا أن الهند لا تكافح فقط من أجل قضية نيل حريتها ولكن أيضًا من أجل جميع السكان المظلومين في كل مكان([34]).

يتضح من خلال ذلك أن باندیت شددت طوال خطاباتها في الولايات الامريكية لاسيما في واشنطن وفرجينيا ونيويورك وبالتيموري وسان فرانسيسكو وسكرامنتو ، على تحرير شعوب آسيا وأفريقيا من الحكم الاستعماري، واكدت بأن كفاحها من أجل الحرية لم يكن من أجل الهند فقط و إنما من أجل تحرير جميع شعوب العالم، لذا لم يكن مستغربا أنها وقفت ضد سياسة الفصل العنصري "الابارتايد" في جنوب افريقيا.

ثانيا: سياسة الفصل العنصري "الابارتايد" في جنوب افريقيا

تعني كلمة ابارتايد(Apartheid) في لغة الأفريكانية (الفصل العنصري) وبالمعنى الاصطلاحي عرف الابارتايد، أي أنه شكل من أشكال العنصرية تميز بطبيعته المؤسسية الرسمية، تمارسه الدولة بفصل أو إزاحة مجموعة سكانية عن الباقي وتعاملها معاملة سيئة، وتضمين تلك السياسة في القوانين والنظم المعمول بها في تلك الدولة ، وقد أصبحت عنواناً لبرنامج حكومة جنوب إفريقيا ، الذي قضي بالحفاظ على الجنس الأبيض مع ضمان امتيازاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق إصدار التشريعات اللازمة لذلك، وبمعنى ان كل عرق من الأعراق المختلفة في جنوب افريقيا يحقق تنميته السياسية والاقتصادية على حدة بمعزل عن الأعراق الأخرى وإن كانت جميعها تخضع لقواعد قانونية يضعها البيض الأوربيين([35]).

ظهر ذلك المصطلح في خطاب ألقاه جان كريستيان سموتس (Jan Christiaan Smuts) [(36)] عام 1917، إلا أنه استعمل رسميا في جنوب افريقيا عام 1948، ثم اصبح من المصطلحات السياسية العامة، تم تداوله في جميع اللغات باعتباره نظام حكم اعتمد على سياسة الفصل القسري بين المجموعات السكانية التي تقع في الدولة الواحدة على أساس تفاضلي وعنصري بسبب لون البشرة او العرق([37]). .

يتضح من خلال ذلك أن الابارتايد هو احد أنواع العنصرية المتمثلة بتخصيص أماكن منفصلة لكل الجماعات العرقية المختلفة على أساس فكرة التفضيل والتفريق بين أفراد مجتمع الواحد الخاضعين لنفس القواعد والإجراءات التي تحكمهم داخل المجتمع في شتى مجالات الحياة على أساس اللون أو الجنس . وتعود فكرة الفصل العنصري إلى بداية الاستعمار الأوربي في جنوب افريقيا عندما قسموا المجتمع إلى أربعة أقسام.

التكوين السكاني لجنوب افريقيا

تكون سكان جنوب افريقيا من الأفارقة والاوربيين والملونين والاسيويين، وقد مثل الافارقة أو السكان الأصليين الغالبية العظمى من سكان جنوب افريقيا وهم أصحاب الأرض الأصليين وانقسموا إلى قبائل عدة ابرزها البوشمن (Bushmen) والهوتنتوت(Hottentot) والبانتو (Bantu)، جاء بعد الافارقة البيض أو الأوربيين، وانقسموا إلى مجموعتين كبيرتين وهما الافريكانرز(Afrikaners) وهم الهولنديون وكان أول ظهور حقيقي لهم في جنوب افريقيا عندما قامت شركة الهند الشرقية الهولندية ببناء محطة تجارية لتزويد السفن التابعة لتلك الشركة على خليج تيبلي باي عام 1652، واطلق على الهولنديين اسم البوير (Boer) التي تعني الفلاح في اللغة الهولندية، أما المجموعة الثانية وهم البريطانيون عندما قامت الجيوش البريطانية بالسيطرة على اقليم الكاب عام 1795 لخوفها من قيام نابليون بونابرت باحتلاله واستعماله قاعدة لعرقلة طريق المواصلات مع الهند ، وبموجب قرارات مؤتمر فيينا 1815 اعترفت الدول الاوربية رسميا بالسيطرة البريطانية على إقليم الكاب ([38]).

ترجع أصول العنصر الثالث وهم الملونون (Coloured) إلى اختلاط البيض بالسكان المحليين ألا أنهم عدوا انفسهم تابعين للمجتمع الأوربي ولاقوا معاملة حسنة من البيض، وعد الاسيويون العنصر الرابع من سكان جنوب افريقيا وهم (الهنود الغالبية العظمى والباكستانيين والفلبينيين) فخلال منتصف القرن التاسع عشر شهدت المنطقة ازدهارا اقتصاديا لاسيما بعد ادخال زراعة قصب السكر في الساحل الشرقي مما استلزم جلب عمال للعمل في المحاصيل الزراعية، التي تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة، مما اضطرها إلى مفاتحة حكومة الهند البريطانية طالبةً مساعدتها من أجل تزويدها باليد العاملة، ومن جانبها أرسلت الأخيرة أول مجموعة في 16 تشرين الثاني 1860 إلى جنوب أفريقيا وتبعتها مجموعات كثيرة، وكانت مدة التعاقد خمس سنوات وبعدها يخير العامل إما الرجوع للهند أو البقاء في جنوب افريقيا، فقرر العديد منهم البقاء وعملوا في المزارع والمصانع والمناجم البريطانية، ولم تتوقف هجرة الهنود إلى جنوب أفريقيا، حتى شكلوا نسبة قُدرت بـ(3%) من مجموع السكان([39]).

يتضح من ذلك أن مجتمع جنوب أفريقيا عُدّ من أشد مجتمعات العالم تعقيدا من حيث التركيبة البشرية، وهو ما وطد ارتباط كل مجموعة بالمجتمع الذي تنحدر منه، مما عزز من احتمالية التصادم والخلاف فيما بين تلك المجتمعات لاسيما حول المصالح الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية .

ومنذ ذلك الوقت توجهت أنظار البريطانيين وأطماعهم نحو المناطق الشمالية مناطق البوير لضمها تحت سيطرتها، مما أدى إلى نشوب حربي البوير الأولى بين عامي (1880-1881) والثانية (1899-1902) انتهت بتوقيع معاهدة فرنجييج (Vereeniging) عام 1902 التي تم بموجبها توحيد جميع أراضي جنوب افريقيا تحت قيادة التاج البريطاني ، واقر البرلمان البريطاني في أيلول 1909 دستور الاقاليم الأربع (الكاب واورنج والترانسفال وناتال)، وبذلك أصبحت تلك الاقاليم وحدة واحدة أطلق عليها أسم اتحاد جنوب أفريقيا [(40)]، واتبعت منذ بداية تاسيسها سياسة الفصل العنصري وحرمان الغالبية العظمى من السكان الأفريقيين من حقوقهم السياسية ووضعت بذور التفرقة العنصرية القائمة على اللون ، أو العنصر وأصبح أهل البلاد من غير الأوربيين مرغمين على أن يصبحوا أيدي عاملة لدى الاوربيين، وشرعت عددا من القوانين كان هدفها حرمان الافارقة من جنسيتهم الاصلية واضطهادهم خدمة لمصلحة البيض إذ نص دستور عام 1909 على أن يتم تعيين الحاكم العام من قبل الحكومة البريطانية، كما قصر التصويت لعضوية البرلمان على البالغين البيض فقط ،وبذلك منع غير البيض من الترشيح كأعضاء في البرلمان، ومن أولى تلك القوانين هو قانون الاراضي الذي أصدرته حكومة جنوب افريقيا عام 1913 وتم بمقتضاه منع الافارقة والهنود من شراء الأراضي في المناطق التي تتبع رسميا للبيض[(41)].

ونتيجة لتدني أسعار الذهب كان أمام حكومة جنوب افريقيا إما التقليل من استخراج الذهب أو استعمال العمال الافارقة والهنود بأسعار زهيدة، لذا اختارت حكومة جنوب افريقيا الخيار الثاني وأصدرت مرسومَ ديربان(Durban Ordinance) عام 1922 كان هدفه دخول غير البيض للعمل في مناجم استخراج الذهب وباسعار زهيدة ، كما خول المرسوم مجلس مدينة ديربان امكانية ابعاد الهنود من ملكية أو اشغال الممتلكات في مناطق البيض[(42)]، وفي عام 1924 أصدرت حكومة الاتحاد قانون التسوية الصناعية اذ حظر ذلك القانون انتساب العمال الافارقة والهنود إلى اتحادات البيض، كما منعهم من المطالبة بحقوقهم، وكذلك حظر تسجيل النقابات العمالية التي يشكلها السود ، وفي عام 1926 أصدرت الحكومة قانون فاتورة الخمور وبموجب ذلك القانون لا يمكن توظيف الهنود والافارقة في مركبات امداد الخمور، وكذلك لا يسمح لهم بالتواجد في المباني المرخصة وقد

تأثر بذلك القانون قرابة (3000) عامل هندي كانوا يعملون في تجارة الخمور، وفي عام 1927 أصدرت الحكومة قانون الجنسية اذ تم حرمان الهنود من التجنس كمواطنين من جنوب افريقيا ، وقانون تمثيل السكان الأصليين 1936 والذي بموجبه تم اسقاط أسماء الافارقة والهنود الناخبين[43].

هاجرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أعداد كبيرة من الهنود إلى جنوب افريقيا للعمل في مجال الزراعة والمناجم وتمكنوا من شراء الأراضي وتشييد المباني واصبحوا منافسين للبيض الأمر الذي أثار انتباههم وشعورهم بالخوف من الوجود الهندي في جنوب افريقيا[44]، لذا أصدرت قانون ملكية الأراضي والتمثيل الهندي عام 1946 واطلق عليه اسم قانون الغيتو(Ghetto Act) وبموجبه قيد ملكيّة الهنود وفرضت ضريبة سنوية مقدارها (3 دولارات) سنويا على كل هندي يبقى في جنوب افريقيا بعد انتهاء مدة عقده[45].

وفي غضون ذلك تحولت الحركة القومية البويرية إلى حركة للدفاع عن البيض في جنوب افريقيا في اطار سياسة الابارتايد، ونتيجة لذلك قفز الحزب الوطني في جنوب افريقيا الى الصدارة، مستغلا المخاوف والشعور المتزايد بان تمدن السود والهجرات من الريف الى المدينة قد يعرض ازدهار الأقلية البيض للخطر، وبناء على ذلك اتخذ من الابارتايد شعارا للحزب ودعا الى نظام مقنن حدد امتيازات وحقوق المجموعات العرقية الأخرى ليتيح الفرصة لهيمنة البيض[46].

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعمل الحزب الوطني شعار الابارتايد في حملته الانتخابية فقد اكد الحزب في بيانه أن سياسته تقوم على حفظ مكانة البيض في جنوب افريقيا ويؤيد سياسة العزل الإقليمي لكل من الافارقة والبيض والملونين والاسيويين، وعلى اثر ذلك انتشرت الشعارات فليبق الافريقي في مكانه وليعد الاسيوي إلى بلده ، وكانت تلك الاطروحات والأفكار من أهم وعود دانيال فرانسوا مالان[47] (Daniel Francois Malan) و حزبه الوطني لكسب الناخبين قبل توليه السلطة، بأنه سيتبّع سياسة أكثر تطرفاً وميلاً للتفرقة العنصرية، وأتضح ذلك من خلال خطابه (أتريدون أن يصبح أشقاؤكم من الرجالٍ السود)، فاستطاع مالان بتلك الوعود كسب الانتخابات بعد أن أغرى الناخبين من البوير الذين رغبوا في الإبقاء على عبودية شعب جنوب افريقيا من أن ينال اغلبية أصوات البيض في انتخابات عام 1948، واعلن **"اليوم عاد جنوب افريقيا لنا مرة أخرى وأنها أول مرة منذ قيام حكومة الاتحاد عسى الله أن يحفظه لنا دائما"**[48].

اتضح من خلال قراءة خطابات مالان أن الحزب الوطني كان مصّراً على سياسة الفصل العنصري وحفظ امتيازات البيض كونهم قلة قليلة مقارنة بالافريقيين من غير البيض لذا تحتم عليهم تطبيق سياستهم الجديدة المتمثلة بالابارتايد، وبتلك السياسة تحققت أمال الهولنديين مرة ثانية للسيطرة على سدة الحكم في جنوب أفريقيا والتخلص من منافسيهم البريطانيين.

عد فوز الحزب الوطني بداية لمنعطف جديد ونقطة تحول خطيرة، إذ انتهج سياسة عنصرية هدفت إلى العزل الجغرافي والاقتصادي ، كما طالت مظاهر الحياة الاجتماعية في جنوب أفريقيا التي لم تسلم من السيل الجارف لقوانين الفصل العنصري ، فقد منعت تجول الافارقة والهنود في المناطق الأخرى، إذ قيدت حركة تنقلهم ، فضلا عن ذلك كان يتوجب عليهم دائما حمل بطاقة مرور(Laissez passer) عندما يمرون بمناطق البيض، وهكذا وجدوا أنفسهم في قيود عنصرية لا حدود لها والقوانين العنصرية تتصاعد يوماً بعد آخر لتضّيق الخناق عليهم [49] .

اتضح من خلال ذلك بأن سياسة الابارتايد في جنوب افريقيا قامت على قوانين ولوائح وتشريعات فصلت بين البيض وبقية الاجناس الأخرى من حيث المعاملة والأجور والسكن وحرية النقل إذ كانت تعطيهم أدنى المرتبات بالإضافة إلى عزلهم في مناطق محددة لا يمكن مغادرتها إلا بتصريح مع حرمانهم من تملك الأراضي، لذا كانت تلك السياسات هي الدافع الأساس لاتخاذ باندیت موقفا صلبا ضد سياسة الفصل العنصري "الابارتايد" في أروقة الأمم المتحدة.

ثالثا: موقف باندیت في الأمم المتحدة من قضية الفصل العنصري "الابارتايد"

بعد أن اثارت باندیت اعجاب الجماهير والعالم في فرانسيسكو ونالت ثقة الصحافة ، لما لها من قدرة كبيرة في الخطابة والتأثر في الاخرين، كما ساعدتها جولتها في الولايات المتحدة التعرف على أمريكا والأمريكيين ، لذلك أوعز نائب الملك في الهند البريطانية اللورد أرشيبالد ويفل (Archibald Wavell) على أن ترأس باندیت وفد

الأمم المتحدة عام 1946، ومن جانبه وافق نهرو رئيس حكومة الهند المؤقتة آنذاك، وذلك لقناعته بشخصية باندیت وإمكانياتها الدبلوماسية وكان واثقا بأنها أفضل من يمثل الهند البريطانية في الأمم المتحدة ، وإزاء ذلك أرسل نهرو وفداً إلى الامم المتحدة برئاستها وعضوية كل من مولودية تشاجلا(M. C. Chagla) ورجا مهراج سينغ (Raja Maharaj Singh) وفرانك أنتوني(Frank Anthony) [50].

وفيما يبدو أن سبب اختيار نائب الملك لباندیت هو لتقييد صوتها المندد بالاستعمار البريطاني، وأن عدم ترشيحها لتمثيل الهند في الأمم المتحدة سيثير المشاكل للوفد الهندي كما حدث في فرانسسكو، كما أن نهرو وافق على ترشيحها وذلك لامتلاكها موهبة مميزة في القاء الخطابات المنظمة والتأثير في الآخرين وقدرتها بطرح مطالب الهند أمام الراي العام العالمي، فضلا عن مكانتها التي اكتسبتها من خلال محاضراتها في الولايات المتحدة الامريكية آنذاك، علاوة على علاقتها الجيدة بغاندي وأغلب أعضاء الحركة الوطنية الهندية.

وإزاء ذلك وجهت باندیت في 22 حزيران 1946رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طلبت خلالها، إدراج مسألة معاملة الأشخاص من أصل هندي في اتحاد جنوب أفريقيا في جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة بموجب المادة(14) من الميثاق والتي نصت "للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف، مهما يكن منشؤه، تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكّر صفو العلاقات الودية بين الأمم، ويدخل في ذلك المواقف الناشئة عن انتهاك أحكام هذا الميثاق الموضحة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها"، كما عرضت في الرسالة موجزا لتاريخ هجرات الهنود والعمل بأسعار زهيدة في جنوب افريقيا وعانوا تدريجيا من التمييز والحرمان من الحقوق الأساسية منذ عام 1885 وبلغت ذروتها بإقرار قانون الغيتو في 1946، ([51]) وقد حدت أحكام القانون بشدة من إمكانية حصول هنود جنوب إفريقيا على ملكية الأراضي وإشغالها، والغرض من ذلك هو ممارسة الضغط على الهنود بغية اخضاعهم للعديد من القوانين العنصرية، وأكدت أن تلك القوانين لم تكن مجرد انتهاك لاتفاقية كيب تاون([52]) ولكنها تتعارض أيضًا مع مبادئ حقوق الإنسان، وتدهور للعلاقات الودية بين البلدين، وتهديدا للسلام وتحديا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي نصت على احترام الحريات الفردية بصرف النظر عن الجنس أو اللغة أو الدين([53]).

كانت تلك الشكوى البداية الفعلية لتبلور الموقف الدولي الرسمي المناهض لسياسة الفصل العنصري التي جاءت على أثر اصدار حكومة جنوب افريقيا القوانين العنصرية، ولذلك قطعت حكومة نيودلهي علاقتها الدبلوماسية وسحب مفوضها السامي من اتحاد جنوب افريقيا في 25 حزيران 1946، وحظر المعاملات التجارية كافة مع حكومة الاتحاد، وإزاء ذلك ابلغ هارتلي شوكروس (Sir Hartley Shawcross's) الممثل البريطاني في الأمم المتحدة باندیت بمقترح الحكومة البريطانية القاضي بسحب الشكوى الهندية والدخول في مفاوضات مباشرة بين الطرفين، ومن جانبها أرسلت باندیت مقترح الحكومة البريطانية إلى الحكومة الهندية، وبصفته رئيس للحكومة المؤقتة آنذاك رفض نهرو في أيلول 1946 ذلك المقترح، وأكد إذا ما بقيت تلك السياسة العنصرية وابعاد الأغلبية الافريقية فإنها حتما ستقود إلى صرعات كبيرة لأنها تنتهك مبادئ حقوق الإنسان وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ([54])
.

وفي حديثه أمام البرلمان البلجيكي في 15 تشرين الاول 1946 حذر رئيس وزراء جنوب افريقيا جان كريستيان سموتس من تدخل بعض الدول الأعضاء التابعة للأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واستعمال الأمم المتحدة كمنصة للدعاية والتشهير، الأمر الذي قد يزعزع ثقة العالم في الأمم المتحدة ويعرقل عملها كهيأة مشرفة على السلام العالمي، واستشهد بالعقل الأوربي وايدلوجية الحضارة الاوربية ومجدها ومفهومها ونهضتها بأنها الطريق الصحيح لبناء الدولة وللسلام الدائم ، ومن جانبها ردت باندیت على خطاب سموتس وأكدت بان جميع دول العالم تتعاون فيما بينها على قدم المساواة في إرساء السلام ، وإذا لم يتم الاعتراف ببقية الاجناس فإن الجنس البشري محكوم عليه بالفناء وحذرت من سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا، والتي من الممكن أن تولد بذور الحرب العالمية الثالثة، واضافت إن سكان جنوب أفريقيا غير البيض، محرومون من السبل الدستورية والقانونية وتلتمس الإنصاف من القوانين العنصرية ، وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه فمن الممكن خروج الافارقة بمسيرات ضد البيض، وهو أسلوب استحدثه غاندي لأول مرة عام 1915، وأوضحت أن نظرية غاندي للمقاومة أو ما يسمى ساتياغراها تستند إلى المفهوم القائل بأن كرامة الإنسان تتطلب إطاعة روح

القانون ، لذا فان الحافز على تلك الحركة التي هي قوة مستمدة من إرادة لا تقهر لتحدي الشر وأبعد ما تكون عن الخضوع والجبن ([55]).

اجتمعت اللجنة العامة التابعة للجمعية العامة([56]) في 24 تشرين الأول 1946 من أجل تحديد وتضمين جدول الأعمال النهائي وإلى أي لجنة ينبغي تعيين كل فقرة، وكانت معاملة الهنود في جنوب أفريقيا من أولى الفقرات في جدول الأعمال التي أثارت الخلاف في الجمعية العامة ، فقد عدتها بعض البلدان مشكلة سياسية بينما رأى البعض الأخر بأنها مسالة قانونية، إذ اعترض سموتس على البند المتعلق بمعاملة الهنود في اتحاد جنوب افريقيا وطالب بحذفه من جدول الأعمال لأنه مسالة داخلية طبقا للفقرة (7) من المادة (2) من الميثاق التي نصت (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق)، إلا أن باندیت أكدت بأن الهند كانت مهتمة بشكل مباشر بهؤلاء الأشخاص لأنهم من أصل هندي والذين استقروا في جنوب أفريقيا، وبما أنهم مواطنون جنوب أفريقيين فان الهند البريطانية لا علاقة لها بهم سياسيا، على الرغم من أن هؤلاء أصولهم هندية ومرتبطون بالهند ثقافيًا لأنهم هاجروا منها، ولكن الموضوع ينطوي على تلك الجنبة العنصرية والتي لا تختص فقط على احترام الذات فيما يتعلق بالهند والشعب الهندي فحسب بل احترام كل شعوب آسيا والعالم، لذا فهي قضية قانونية وسياسية على حد سواء لأنها تتعلق بحقوق الإنسان ، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بالمناقشة في اللجنة الأولى (أي اللجنة السياسية والأمنية)([57]).

اقترح ممثل الحكومة البريطانية هارتلي شوكروس بارسال البند إلى اللجنة السادسة (أي اللجنة القانونية) لأنها قضية قانونية ويجب أن تبت فيها محكمة العدل الدولية (ICJ) ([58])، وحلاً للخلاف طلب السيد مانويلسكي (M. Manuilsky) ممثل الاتحاد السوفيتي إحالة قضية معاملة الهنود في جنوب افريقيا إلى لجنة مشتركة مؤلفة من (اللجنة السياسية والأمنية، واللجنة القانونية) لأن الجوانب السياسية والقانونية متداخلة في تلك القضية، وصوت الاتحاد السوفيتي وأوكرانيا وفرنسا لصالح ذلك الاقتراح، بينما صوتت الحكومة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا ضده، في حين امتنعت الصين و بلجيكا وفنزويلا عن التصويت، ومع ذلك فإن اللجنة قررت عدم تقديم أي توصيات إلى الجمعية العامة و ترك الأمر لها ([59]).

عقدت الجمعية اجتماعها في اليوم التالي 25 تشرين الاول 1946، وفي الجلسة الافتتاحية طلبت الإدارة البروتوكولية للأمم المتحدة من باندیت التوزيع الموسيقي للنشيد الوطني ليتم عزفه في حفل استقبال مندوبي الأمم المتحدة ، وخلال تلك المدة لم يكن لحكومة الهند المؤقتة نشيد وطني للبلاد الأمر الذي تسبب في وضع باندیت في مازق، فمن غير الممكن مخاطبة أو مناقشة الأمر مع الحكومة الهندية ومن ثم الحصول على الرد الفوري ، لذا فكرت باندیت في الحصول على تسجيل لأغنية طاغور الهندية الشهيرة "Janaganamana" ، وبالفعل تم تسليم الشريط المسجل لأوركسترا لجنة الاستقبال التابعة للجمعية العامة ، وحظي النشيد باعجاب كبير، كما طلب ممثلو العديد من الدول الحصول على التوزيع الموسيقي للنشيد الذي أذهلهم بتميزه وجماله، وعده البعض من افضل الاناشيد الوطنية التي سمعوها من قبل، لذلك قرر مجلس الوزراء والجمعية التأسيسية باعتماد اغنية طاغور لتكون النشيد الوطني الرسمي للهند البريطانية ([60]).

وجديرا بالذكر كانت باندیت أول امرأة القت خطابا في الجلسة الافتتاحية للأمم المتحدة ،أكدت من خلاله أن الهند تؤيد استقلال الشعوب المستعمرة كافة وتؤازر كفاحها الكامل من أجل تقرير المصير، وتعهدت بالتزام بلادها بالتحدث نيابة عن الملايين الذين يتطلعون إلى الأمم المتحدة من أجل السلام والحرية من خلال مكافحة العنصرية والإمبريالية بجميع أشكالها، وبينت أن سياسة الفصل العنصري وانتهاكات حقوق الإنسان في العالم يجب أن تكون احدى الاهتمامات الأساسية للأمم المتحدة، ولتلك الأسباب رفعت الهند قضية معاملة الهنود في جنوب افريقيا، وأوضحت بأن الذكريات المريرة للفصل العنصري لاتزال حاضرة في أذهان الجميع وأن عواقبها المأساوية هي جزء من المشاكل التي نحن مدعوون للتعامل معها، وفي نهاية خطابها دعت المندوبين إلى توحيد الجهود والهدف من أجل نشر السلام في العالم ([61]).

قوبلت كلمة باندیت بحفاوة كبيرة من الجميع، وذكرت صحيفة كولكتا الهندية أن كلمة باندیت في الأمم المتحدة حظيت بتغطية بارزة في صحيفتي نيويورك وواشنطن ، وكذلك علق زميلها المندوب الهندي تشاجلا إن سحر

باندیت وجمالها وبلاغتها أذهل الجميع، ووصفتها صحيفة بوسطن غلوب بأنها من أبرز الخطباء في العالم، بصوتها الواضح واللطيف فهي قادرة على التأثير بعقول الناس، وقد لقبتها بصوت الهند الجديد ([62])

وإزاء ذلك قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إحالة قضية معاملة الهنود في جنوب افريقيا إلى اللجنة المشتركة بين (اللجنة السياسية والأمنية، واللجنة القانونية)، وفي 21 تشرين الثاني 1946 عقدت اللجنة المشتركة اجتماعها وتم دعوة باندیت للمشاركة في المناقشة وذلك لأن بلدها لم يكن عضواً في اللجنتين ، وفي بداية الاجتماع أكدت باندیت بأنه على الرغم من حقيقة أن الهنود في جنوب أفريقيا كانوا من مواطني اتحاد جنوب افريقيا، إلا أن الهند البريطانية كانت لها التزامات أخلاقية وسياسية تجاههم، وأن هكذا التزامات يمكن أن تستمد من أحكام الميثاق وشروط المعاهدات المبرمة مع اتحاد جنوب أفريقيا([63])، كما أوضحت أن القوانين وسياسة الفصل العنصري لجنوب أفريقيا شكل إنكارًا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وتهديدا للسلام الدولي، وتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، واتفاقية كيب تاون، الأمر الذي أدى إلى قطع العلاقات بين البلدين ، ومن المرجح أن تتضرر العلاقات بشكل أكبر في حال عدم التوصل إلى تسوية مرضية ، وبناءً على ذلك تعين على حكومة الاتحاد مراجعة سياستها العامة وإجراءاتها التشريعية والإدارية حتى تتوافق مع مبادئ وأهداف الميثاق وأن تطلب الجمعية العامة من حكومة الاتحاد أن تقدم تقريراً في الدورة القادمة عن الاجراءات التي تم اتخاذها في ذلك الشأن ([64]) .

وخلال الجلسة بينت باندیت أن المادة الأولى من الميثاق التي نصت على "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء" كانت واضحة بما يكفي للقول بأن الحرية لا تتجزأ وأنه ينبغي أن تتمتع بها جميع الشعوب بغض النظر عن اللون والعقيدة والعرق وما إلى ذلك، وشددت على الجنبة السياسية والإنسانية ، وليس الجوانب القانونية للقضية، لذا فأن الهند البريطانية لم تطلب من الجمعية التدخل ولكن رغبة في حل القضية بالطرق السلمية (65)

وفي سياق المناقشة كان هناك انقسام واضح بين أعضاء الأمم المتحدة ، فقدم ممثلو كل من الحكومة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية والسويد مقترحا نص على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، بينما عرض ممثلو فرنسا والمكسيك مقترحا جاء فيه "يجب أن تكون معاملة الهنود في الاتحاد متوافقة مع الالتزام الدولي بموجب الاتفاقيات المبرمة بين الحكومتين والأحكام ذات الصلة من الميثاق"، ومن جانبه أكد سموتس على أن تلك مسالة داخلية ولا يحق للدول الأخرى التدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد، فضلا عن اتفاقية كيب تاون لعام 1932 بين جنوب أفريقيا والهند البريطانية كانت بمثابة "بيان مشترك"، لم تقر بالتزامات تعاهدية من شأنها أن تبرر التدخل، كما نفى أن تكون جنوب أفريقيا قد انتهكت في الواقع أيًا من حقوق الإنسان الأساسية ([66])،وأضاف قائلاً أنه يؤيد المقترح المقدم من الحكومة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية والسويد، وبدورها أعلنت باندیت بأنها موافقة على المقترح المقدم من ممثلي فرنسا والمكسيك([67]).

قوبل مقترح إحالة قضية معاملة الهنود إلى محكمة العدل الدولية برفض أغلبية الأعضاء في الجمعية العامة عندما تم طرحه في 7 كانون الأول 1946([68])، فيما رحبت باندیت بقرار الجمعية العامة برفض المقترح التي تقدمت به بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والسويد نظرا لمكانتهم في الأمم المتحدة، وناشدت الجمعية بقبول المقترح الذي قدمته فرنسا والمكسيك، وحذرت بأن الحكم الصادر عنهم سيكون سبباً في أن يرسخ أو يفسد الولاء والثقة التي يضعها الناس في الأمم المتحدة، وبعد سماع كلمة باندیت صوتت الجمعية لصالحه بأغلبية 32 دولة، مقابل 15 ضده فيما امتنعت 7 دول عن التصويت. فتم تمرير القرار بأغلبية الثلثين المطلوبة([69]).

وفي غضون ذلك تمت الموافقة على القرار الفرنسي المكسيكي المرقم (44) من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الاول 1946 والذي نص على([70]).

1- إن معاملة الهنود في جنوب افريقيا اضرت بعلاقات الصداقة بين دولتين عضوين ، وما لم يتم التوصل إلى تسوية مرضية فمن المرجح أن تصبح العلاقات غير آمنة .
2- يجب أن تكون معاملة الهنود في جنوب افريقيا متوافقة مع الالتزام الدولي بموجب الاتفاقيات المبرمة بين الحكومتين والأحكام ذات الصلة من الميثاق .

3- على الحكومتين إبلاغ الجمعية العامة بالإجراءات المعتمدة لهذا الغرض في الدورة القادمة.

وإزاء ذلك عُدَّ قرار الجمعية المرقم (44) لعام 1946 أول قرار تعامل مع سياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وعلى الرغم من معارضة الحكومة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية وجميع دول الكومنولث البريطاني باستثناء أستراليا التي امتنعت عن التصويت، إلا أن الهند البريطانية تلقت دعم ثلاث من بين الدول الخمس الكبار، وهم الصين وفرنسا والاتحاد السوفييتي ومن جميع الدول الآسيوية والدول الأفريقية ومن غالبية الدول في أوروبا، وعدت باندیت ذلك انتصارًا، ليس لقضية الهنود في جنوب أفريقيا أو للأعراق الأضعف في جميع أنحاء العالم، ولكن لتلك المبادئ السامية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لأنه أصبح واجب الهند البريطانية المحدد في ضوء الأهداف الخاصة بسياستها الخارجية، لدعم حقوق الإنسان وحيثما يمارس التمييز ضدهم في التشريعات والإدارة على أسس عنصرية أو على أي أساس آخر ، فمن واجب الهند البريطانية أن تتأكد من تحقيق العدالة لهم[71].

لاقت جهود باندیت دعماً كبيراً وتدفقت رسائل التهنئة إليها من جميع أنحاء العالم، وأعربت الصحافة الهندية عن الابتهاج بانتصار الوفد الهندي في منظمة الأمم المتحدة وانتقدت السياسة البريطانية، إذ أنها بدلا من أن تقف على الحياد أو دعم قضية الهند البريطانية، ساندت حكومة جنوب أفريقيا، ونشرت الصحافة الإقليمية بأن النصر الذي احرزه الوفد الهندي في الجمعية العامة للأمم المتحدة على جنوب أفريقيا قوبل بشكل جيد وتم تهنئة باندیت وزملائها بطريقة مثيرة للإعجاب، وظهور بعض التكهنات بإمكانية الارتقاء بالأجناس الملونة في الدفاع عن النفس ضد الهيمنة واستغلال البيض، كما أشادت الصحيفة السوفيتية الرسمية برافادا(Pravada) بخطاب باندیت ضد الإمبريالية، ودعت إلى الاستقلال الفوري للأمم المقهورة [72].

أسعد تفوق الهند في الجمعية العامة للأمم المتحدة الأوساط السياسية الهندية، وعدت ذلك انتصارا كبيرا لباندیت وأعضاء الوفد المرافق لها، إذ كتب نهرو رسالة الى باندیت وزملائها هنّأ خلالها نجاحهم في تمرير القرار المتعلق بالهنود في جنوب أفريقيا، مؤكدا أن تمرير قضية معاملة الهنود في جنوب أفريقيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية كانت انتصارا واضحا لمسار الهنود في جنوب إفريقيا، وأن ذلك القرار لا يؤثر على الهند البريطانية فحسب، بل على العالم أجمع، لأن غالبية الرأي العام العالمي ممثلا في الأمم المتحدة وقف بقوة ضد سياسة الفصل العنصري على أساس العرق واللون، وهو قرار حيوي سيؤدي إلى إزالة أحد أهم أسباب الصراعات الدولية، كما أرسل المهاتما غاندي برقية إلى باندیت مفادها "لقد كلل الله جهودكم بالنجاح" ، ولم تتوقف ردود الافعال على الاوساط السياسية الهندية إنما تعدتها إلى بعض الشخصيات البريطانية التي اشادت بدور الوفد الهندي فتلقت باندیت التهنئة من البارونة إيرين رافنسديل (Irene Ravensdale)، ابنة اللورد كرزون(Lord Curzon) وبعد اذاعة كلماتها في نيويورك أكدت بأنه **"يجب على آسيا أن تلعب دوراً أكثر فعالية في تشكيل المستقبل الذي يجب أن يكون نتيجة مساهمة مشتركة من الشرق والغرب"** [73].

وفي مقابل ذلك شكك سموتس في مشروعية تدخل الأمم المتحدة في مناقشة ومعالجة تلك المسألة من خلال ادعائه أن المسألة المطروحة للنقاش هي من صميم الاختصاص الداخلي لجنوب إفريقيا، وذلك لأنها تتعلق بمعاملة رعايا من مواطنيها في البلاد، وذلك ما يدخلها في اختصاصها وسلطانها الداخلي، طبقاً لنص الفقرة (7) من المادة (2) من الميثاق، لذلك فأن تدخل الأمم المتحدة في ذلك الموضوع ليس إلا تدخلاً في العلاقات بين الدول ورعاياها، كما أعرب "أن القانون الدولي عَدَّ العلاقة بين الآخرين مسألة خاضعة لسيادة الدولة الداخلية، مما ينجم عن ذلك عدم جواز تدخل دولة أو منظمة في ذلك الأمر، إلا بموجب التزامات تفرضها اتفاقية قد تسمح أو تتنازل بموجبها الدولة عن حقوق سيادتها"([74])، وأضاف قائلا "إن النبذ الاجتماعي والإذلال قد تعاني منه الطبقات المحرومة في الهند البريطانية"، كما أن الاشتباكات الطائفية أدت إلى مقتل وجرح الآلاف في الأشهر القليلة الماضية، وأكد حزنه وتعاطفه من الطبقات المحرومة في الهند البريطانية وطلب من حكومة نيودلهي النظر للسلم المجتمعي في بلادها قبل جنوب افريقيا[75].

وعملا بالفقرة الثالثة من قرار الجمعية العامة (44) لسنة 1946كتبت باندیت إلى سموتس في 24 نيسان 1947 أن الحكومة الهندية مستعدة إلى إجراء محادثات بين البلدين ، إلا أن الاخير رفض الاعتراف بقرار الأمم المتحدة ، وطلب إعادة المفوض السامي الهندي إلى جنوب إفريقيا، ومن جهته رفض نهرو دعوة سموتس بإعادة المفوض السامي عاداً ذلك "عذراً واهناً " وفي 2 ايلول من العام نفسه، قدمت باندیت مذكرة إلى الأمم المتحدة

بشأن تطور العلاقات بين الهند البريطانية وجنوب إفريقيا ، ذكرت فيها أن حكومة الاتحاد لم تتجاهل القرار فحسب بل رفضت أيضا اقتراح قبول قرار الجمعية كاساس للمفاوضات، وأكدت أن بلادها مستعدة إلى إرجاع مفوضها السامي إلى جنوب إفريقيا اذا ما تم قبول قرار(44) أساساً للتفاوض بين الحكومتين ([76]).

في قبال ذلك رفع سموتس تقريراً إلى الأمم المتحدة عبر فيه عن عدم قبوله بدخول مفاوضات مع الجانب الهندي على أساس قرار الجمعية العامة(44) لعام 1946 كونه رافضاً لشرعيته القانونية ، الذي اتهم بلاده بخرقها للالتزامات الدولية ، وانتهاك لحقوق الأنسان ، وإن القبول بالقرار المذكور يعني الاعتراف بولاية الأمم المتحدة بخصوص مسألة هي بالأساس تقع ضمن الولاية القضائية المحلية لجنوب إفريقيا ، وارجع فيها سموتس القرار الأخير إلى جهل أعضاء الجمعية العامة بالأوضاع في جنوب إفريقيا ، والتأثير بالانفعالات والدعاية كما شجب الأمم المتحدة باعتبارها هيئة يهيمن عليها الملونون([77]).

لم تخفِ الحكومة البريطانية والإدارة الامريكية قلقهما من ذلك الأمر، وعدا قرار(44) الذي اقرته الجمعية العامة في 8 كانون الاول 1946 حول مسألة الهنود في جنوب أفريقيا قراراً شاملا لأنه أثر على مسألة الفصل العنصري برمتها التي لم تكن سائدة في جنوب افريقيا بل في العديد من البلدان الأخرى في العالم، وأبرزها البلدان التي تسكنها الامم الأوروبية، فضلا عن التقارب السوفيتي الهندي لذا اقترح ممثلو بريطانيا والولايات المتحدة على باندیت بأن يتوصلوا إلى تسوية من خلال مؤتمر الطاولة المستديرة وبشكل غير رسمي أي خارج مضلة الأمم المتحدة[78]

أبلغت باندیت حكومة نيودلهي بالمناقشات ومقترح مؤتمر الطاولة المستديرة ، واقترحت في الوقت نفسه على حكومتها أنه ينبغي على حكومة جنوب افريقيا أن تتعهد بعدم تنفيذ القوانين العنصرية خلال مدة المفاوضات، كما ذكرت في رسالتها التلغرافية أن أندروز(Andrews)، ممثل جنوب أفريقيا في الأمم المتحدة قال أن حكومته لم يكن لديها أي نية لاستبدال أو تعديل قانون حيازة الأراضي الآسيوي وقانون الغيتو حتى وإن كان لمدة محدودة، ووضع شروط اساسية للنقاش ، وهي : ينبغي أن يتم الاتفاق والاعلان علناً من قبل الحكومتين ، وايقاف قرار الجمعية العامة لعام 1946 بأن حكومة الاتحاد قد انتهكت الاتفاقات الدولية أو ميثاق الأمم المتحدة ، وخلق الأجواء المناسبة للنقاش من خلال رفع العقوبات التجارية وعودة المفوض السامي الهندي إلى جنوب إفريقيا خلال مدة المناقشة ، وتجري المناقشة على أساس اتفاقية كيب تاون لعام 1932[79].

استشار نهرو غاندي وأعضاء مجلس الوزراء فيما يتعلق برسالة باندیت، وهو ما أدى إلى انقسام المجلس إلى قسمين رأى القسم الأول أن عقد مؤتمر الطاولة المستديرة بالطريقة المقترحة يراد منه حذف الموضوع من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، فيما اعتقد القسم الآخر أنه يهدف إلى خلق المزيد من الانقسام في صفوف الهنود في جنوب أفريقيا، وبعد المشاورات رفضت حكومة نيودلهي تلك الشروط ، وأرسلت إلى باندیت شروطا أساسية للتفاوض وهي يجب على حكومة جنوب إفريقيا خلال مدة مؤتمر الطاولة المستديرة ألّا تتخذ أي خطوات لتنفيذ القوانين العنصرية وأن تصدر بيانًا بذلك ، وعدم أصرار حكومة الاتحاد على عودة المفوض السامي الهندي ، والاستمرار في حظر الأعمال التجارية بين البلدين، ومن جانبها أبلغت باندیت ممثل جنوب افريقيا أندروز بتلك الشروط التي لم تنل قبول حكومة الاتحاد ([80]) وفي الوقت نفسه أبلغ وكيل الهند البريطانية في الولايات المتحدة الامريكية سانكار باجباي (Sankar Bajpai) الأمين العام لوزارة الخارجية الأمريكي حول عدم قدرة الهند البريطانية على دعم قرارهم ، وأنه سيتم عرض القرار على الجمعية وإذا ضمنت الهند الحصول على الأغلبية المطلوبة، فإنها ستنفذ رغبات الجمعية [81]. وإن اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بجنوب افريقيا راجع للمصالح الاقتصادية بين البلدين فقد كان اكتشاف الذهب والماس في جنوب إفريقيا باعث أمل لرجال الأعمال الأميريكان كما إن الولايات المتحدة استغلت الخلافات بين البريطانيين البوير وقيام حرب البوير الأولى والثانية في تصدير تجارتها حتى أصبحت جنوب إفريقيا سوقاً كبيراً للصناعات الأميركية ([82]).

أوضحت باندیت أن تدهور العلاقة بين البلدين قد أجبر الهند البريطانية على قطع العلاقات التجارية واستدعاء مفوضها السامي من جنوب أفريقيا، وأشارت إن حكومة بلادها عكست رأي الشعب الهندي من القضية، إذ أن الرأي العام في الهند كان مستاء للغاية من إجراءات الفصل العنصري المعتمد ضد الهنود في جنوب أفريقيا، وأن بلادها لن تتخلى عن أي مبدأ من مبادئها، وبسبب رفض جنوب أفريقيا الامتثال لقرار عام 1946 أصبح الأمر أكثر سياسيا، لذلك لجأت الهند البريطانية إلى الجمعية العامة مرة أخرى، وقدمت باندیت في بداية تشرين الثاني

1947 إلى رئيس الجمعية باعتماد قرار (44) أساساً للدخول بالمفاوضات بين البلدين ، وإجراء محادثات فورية على أساس القرار المذكور، وأن تقوم حكومتا الهند البريطانية وجنوب إفريقيا بتقديم تقرير عن نتيجة المفاوضات إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي يقوم بدوره بمتابعة واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن ذلك[83] ، كما طالبت بالعمل على ضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة واحترام أحكام الميثاق المتعلقة بالحريات الأساسية ([84]).

وخلال الجلسة قدم ممثلو بلجيكا والبرازيل وكوبا والدنمارك والنرويج مقترحاً نص على وجوب تحديد حقوق والتزامات كلتا الدولتين ، ودعا الطرفان إلى التفاوض المباشر، وفي حال فشلهم في التوصل إلى اتفاق يتم عرض النزاع على محكمة العدل الدولية لأنها وفقاً للميثاق والنظام الأساسي هي الهيأة المختصة لاتخاذ مثل تلك القرارات (85) ، وفي الوقت نفسه طرحت المكسيك مقترحاً أكدت فيه على الالتزام بقرار الجمعية العامة الصادر في 8 كانون الاول 1946 ، وطالبا كلا الحكومتين الدخول في مفاوضات من خلال عقد مؤتمر الطاولة المستديرة، ودعوة باكستان لحضور تلك المناقشات كطرفٍ وسيط، وابلاغ الجمعية العامة بالنتائج التي يتوصلوا إليها[86].

أعلنت باندية تأييدها لمقترح المكسيك وأكدت أن بلدها كان تواقا للتوصل إلى تسوية ودية مع جنوب أفريقيا بشان تلك القضية، فيما عارض ممثل جنوب أفريقيا ذلك المقترح مكررا الحجج المقدمة في الجلسة الأولى للجمعية مدعياً أن بلاده عارضت القرار منذ البداية ولم يكن مقبولا بالنسبة لها لكنها كانت راغبة بالنقاش المباشر مع الهند البريطانية، لذا طلبت من الأخيرة إعادة المفوض السامي إلى جنوب أفريقيا[87].

وعندما طرح المشروعان للتصويت ، لم يحصل أي منهما على الثلثين، وعلى إثر ذلك قررت الجمعية العامة إحالة قضية معاملة الهنود في جنوب افريقيا إلى اللجنة السياسية والأمنية ، وبعد المناقشة أكدت اللجنة على ما يأتي: [88].

- إن العلاقات الودية القائمة بين الدولتين العضوين قد تضررت بسبب المعاملة العنصرية للهنود في جنوب أفريقيا وأنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مرض فإنه من المحتمل أن تتضرر علاقتهما بشكل أكبر.
- ينبغي أن تكون معاملة الهنود في جنوب افريقيا متوافقة مع الالتزامات الدولية بموجب الاتفاقات المبرمة بين الحكومتين ومع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.
- على الحكومتين أن تشرعا دون أي تأخير في مباحثات في مؤتمر الطاولة المستديرة استنادا إلى قرار(44) لعام 1946، وأن تدعوا حكومة باكستان إلى المشاركة في تلك المباحثات،
- رفع نتائج تلك المباحثات إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يتعين عليه أن يستفسر منهما من حين إلى آخر وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة تقريرا عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومتان بشأن ذلك القرار .

يتضح من خلال تلك المقترحات أن اللجنة السياسية والأمنية اعتمدت على قرار (44) لسنة 1946 وذلك للتشابه الكبير بينهما، ولعل سبب التأكيد على اختيار باكستان كطرف وسيط وذلك لوجود باكستانيين إلى جانب الهنود في جنوب افريقيا، وبعد عرض قرار اللجنة على الجمعية العامة في نهاية تشرين الثاني1947، لم يحصل على أغلبية الثلثين، وبالتالي لم يكن هناك قرار في عام 1947([89]).

تزامنت تلك الأحداث مع تصاعد وتيرة الخلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بسبب الحرب الباردة ، الأمر الذي أدى إلى ظهور انقسام حاد في الجمعية العامة التي تحول أعضاؤها إلى كتلتين متعارضتين ، وفي غضون ذلك أعلنت باندية إن حكومة جنوب افريقيا قامت خلال المدة بين عامي (1946 -1948) بحملات دعائية كبيرة أنفقت عليها مبلغًا قدره (150) ألف جنيه إسترليني بغية الترويج والدعاية لسياسة الابارتايد، وقد جاءت تلك الحملة بتغيير مهم في جنوب إفريقيا، تمثل بفوز الحزب الوطني بزعامة دانيال فرانسوا مالان في 26 أيار 1948، الذي انتهج سياسة عنصرية هدفت إلى العزل الاقتصادي والاجتماعي للافارقة والهنود، فضلا عن منعهم من حقهم في المشاركة السياسية، الأمر الذي أفرز موجات من الرفض والاحتجاج على تلك الممارسات العنصرية واندلعت المظاهرات ، وكان رد الحكومة بتوجيه قوات الشرطة بمقاومة تلك المظاهرات وإطلاق النار على المتظاهرين وزج عدد كبير منهم في السجن، الأمر الذي فجر مزيداً من الانتفاضات الشعبية الداعية إلى مقاومة الابارتايد([90]).

وإزاء ذلك طالبت باندیت ادراج معاملة الهنود في جنوب افريقيا على جدول أعمال الجمعية العامة باعتباره انتهاكا خطيرا لاعراف الميثاق ومبادئه الذي بنيت عليه الأمم المتحدة، وفي 21 أيلول 1948 اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة في باريس، وخلال الجلسة أكدت باندیت بأنه لم تجرِ حكومة اتحاد جنوب أفريقيا أي تغيير سواء في قوانينها أم في ممارسة الفصل العنصري ضد المواطنين ذي الأصول الهندية، وأن مواصلة حكومة الاتحاد لسياسة الابارتايد ناجمة عن افتراض بأن عدم اتخاذ الجمعية العامة قرارا فعالا بشأن ذلك الموضوع شكل موافقة ضمنية من الأمم المتحدة على تلك السياسة، ولا زالت حكومة الاتحاد ملتزمة بسياسة الأبارتايد، وهيمنة الأوروبيين على جميع الشعوب غير البيضاء، وقد أعلنت عن نيتها نزع أية حقوق سياسية محددة تمتع بها الهنود وغيرهم من الآسيويين، والتوسع في سياسة العزل السكني والتجاري لتشمل إقليم الكاب، وهو الجزء الوحيد من اتحاد جنوب أفريقيا الذي ظل خاليا نسبيا من الفصل العنصري[91].

استعرضت باندیت سياسة الابارتايد وأكدت بأن حكومة جنوب أفريقيا تبنت شعاراً في افريقيا نص على **"عش ودعه يعيش منفصلا عنك"** (Live and let live apart) وقد سميت المساحات المخصصة للافارقة البانتوستانات(Bantustans) ([92])، ليعيش كل عرق في مكانه الجغرافي الخاص به ولكي يترسخ ذلك في عقولهم بأنه يوجد حدود لا يجب تجاوزها اطلاقا كما حدد لكل عنصر أنواع معينة من العمل والتجارة والوظائف والأجور وقد ادعت حكومة جنوب افريقيا بأن ذلك الأسلوب من العزل أمر ضروري لتحقيق السلام وتقليل الصدام بين الأعراق المختلفة حضاريا ولغويا ودينيا وتحقيق التنمية المستقلة ([93])

ونتيجة لذلك أوضحت باندیت إن خطة تقسيم جنوب افريقيا شكل عدوانا خطيرا على حقوق الأغلبية إذ حرّم على غير البيض من التواجد والتملك في معظم أرجاء البلاد، كما أن المساحة المخصصة لهم من الأراضي غير صالحة للزراعة وتفتقر إلى الموارد الاقتصادية الملائمة في حين ضمت مناطق البيض المدن والموانئ والمطارات والمرافق الضرورية ومناجم الذهب والألماس، ونتج عن ذلك طرد وازاحة قرابة (3) مليون شخص مع مصادرة املاكهم ومزارعهم ومنحها إلى البيض، وأصبح الافارقة والهنود يعاملون معاملة المواطنين من الدرجة الثانية، ولا يتمتعون بحقوقٍ سياسية أو اجتماعية، ولا يحق لهم في أية حريات مدنية أو حيازة ملكية، وفي الوقت نفسه سعت حكومة الاتحاد إلى جعل مناطق البانتوستانات بعيدة عن البحار لتقييد حريتهم التجارية وعدم تواصلهم مع البلدان الأخرى، كما عملت على تباعد بعضهم عن البعض الآخر وتكون محاطة بأراضي الاوربيين من جميع الجهات ([94]). ولعل الهدف من ذلك هو تقليل التواصل بين الأعراق وكذلك تبني سياسة فرّق تسد أي بفصل المجموعات العرقية والاثنية تحدده حكومة الاتحاد وفق مصالحها للحفاظ على الجنس الأبيض وضمان امتيازاته السياسية والاقتصادية وإبعادهم عن التنافس الاقتصادي لكي يبقوا خاضعين للجنس الأبيض.

لم يقتصر الأمر على ذلك الحد بل أكدت باندیت أنه بموجب قانون تسجيل السكان صدر لكل شخص تجاوز السادسة عشرة من عمره بطاقة هوية تحدد جماعته العرقية أو الإثنية لكي تقدم للتفتيش عندما يطلبها أي فرد من قوات الشرطة التي تتألف بكاملها من البيض، وبمعنى قيد ذلك القانون حركة تنقل غير البيض إذ كان يتوجب عليهم دائما حمل بطاقة مرور عندما يمرون بمناطق البيض وإذا ما أرادوا العمل في المناطق البيض ليثبتوا أن لديهم عملا هناك ، وإلا فأنه سيتعرض للعقوبة، وذلك لأنه لم يسمح للافارقة والهنود بالعيش في مناطق البيض إلا إذا وظفوا كعمال، وحتى في تلك الحالة، عاشوا في أماكن مخصصة، لذا كانوا مجبرين على حمل بطاقة مرور تسمح لهم بالدخول إلى مناطق البيض للتعرف عليهم بانهم يعملون كعمال لدى البيض، فضلاً عن ذلك فهم ملزمون بحمل اربعة أنواع من التصاريح أحدها خاص بالإقامة والآخر خاص باستئجار السكن والثالث خاص بالعمل والرابع خاص بالسير في أثناء الليل[95] .ويتضح من خلال ذلك القانون هو اجبار الافارقة والهنود على العيش فقط داخل البانتوستنات.

وبموجب تلك القوانين اعتقل الالاف بحجة وجودهم في مكان يحظر عليهم التواجد فيه أو لعدم حيازتهم على تصريح مرور، كما تم فصل البيض عن غيرهم في جميع المرافق العامة ففي الحدائق العامة لا يستطيع الأفريقي أو الهندي الجلوس في الأماكن المخصصة للأوربيين ، وكذلك هو الحال في الأمور الرياضية والمدراس والمطاعم وقاعات السينما والمستشفيات وظهور لافتات كتب عليها للبيض فقط، إذ إن الأفريقي أو الهندي يعاقب أو يغرم إذا تعدى حدوده الشخصية وحاول أن يعارض قوانين الفصل العنصري، فعلى سبيل المثال إذا جلس أفريقي أو هندي على مقعد مخصص للبيض في حديقة عامة فإنه يعاقب بغرامة تصل إلى (300) جنيه ، أو

بالسجن ثلاث سنوات ،وفي البنايات الحكومية لا يحق لهم استعمال المصاعد فيها ، كما لا يوجد لهم إلا عدد قليل من الحمامات الصحية العامة في المناطق الخاصة بالبيض ([96]).

ومع تلك التطورات أوضحت باندیت أن قيام المظاهرات وشن حملة المقاومة السلمية جاء نتيجة لليأس، إذ لم يبقَ أمام حركة المقاومة أي خيار، إلا أن حكومة مالان ردت باستعمال وسائل التعذيب كافة واعتقلت قرابة (7000) شخص ، وأشادت بنظامية رجال المقاومة الذين حافظوا على الحركة السلمية، على الرغم من الاستفزاز الشديد الذي سببته سياسة الابارتايد، وأضافت أن المعاملة الوحشية في السجون لم تحطم المقاومة بل تمتعت بتأييد واسع النطاق بين جميع قطاعات السكان غير البيض، لذا وجب على الأمم المتحدة ان تتدخل بسرعة تمسكا بمبادئ ميثاقها الأخلاقية الأساسية، ومنعا لازدياد التدهور في العلاقات المتوترة بين البلدين ، وان مواصلة الإذعان لرفض حكومة جنوب أفريقيا العمل وفقا لقرار الجمعية العامة المرقم (44) ، قد يكون إنكارا لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، على أسس عنصرية بحتة لاغلبية سكان جنوب أفريقيا، وأن يلحق ضررا خطيرا بهيبة الأمم المتحدة التي تعتمد في النهاية على فعالية تنفيذ أعضائها الالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بموجب الميثاق، وإذا استمر تزايد رسوخ الاعتقاد لدى الأعراق غير البيض فذلك يؤدي بأن يكون هناك معياران أحدهما لمعاملة البيض والأخر لمعاملة الأعراق الاخرى، فإن مستقبل التضامن بين أعضاء الأمم المتحدة، وبالتالي مستقبل السلام العالمي سيكون مظلما حتما، ولذلك فإن حكومة الهند البريطانية ترغب رغبة أكيدة في أن تنظر الأمم المتحدة مجددا في مسألة معاملة الهنود في اتحاد جنوب أفريقيا، وأن تتخذ التدابير اللازمة بموجب المادتين 10و 14 من ميثاقها[97].

وإزاء ذلك طلبت باندیت من الأمين العام للأمم المتحدة إحالة البند الى اللجنة السياسية والأمنية وهو ما قوبل برفض شديد من قبل ممثل الاتحاد الذي واصل التأكيد على أن الجمعية لم تكن صاحبة اختصاص في تلك القضية، واعلن رفض بلاده المشاركة في تلك المناقشات، وذكر أنه ينبغي التأكد من مدى اختصاص الجمعية للتعامل مع تلك القضية أولا، الا ان الجمعية العامة سرعان ما استجابت لباندیت واعلنت إدراج هذا البند في جدول أعمالها وأسندت البند إلى اللجنة السياسة والامنية، ومن جانبها أصدرت اللجنة قراراً في عام 1948 ، دعت فيه الهند وباكستان وجنوب إفريقيا الى عقد اجتماع طاولة مستديرة ، آخذة في الاعتبار اهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان ، وأن تقدم تقريراً إلى الدورة الرابعة للجمعية بنتائجها وتوصياتها ، مع إبقاء الموضوع على جدول اعمال الجمعية للدورة القادمة، الا ان اجتماع الطاولة المستديرة لم يكتب له النجاح وذلك لتدهور العلاقات بين الهند وباكستان من جهة وترشيح باندیت لتكون سفيرة الحكومة الهندية في الولايات المتحدة الامريكية في عام 1949[98].

يتضح من خلال ذلك أن باندیت نجحت إلى حد ما من اطلاع الراي العام الدولي لمظلومية الهنود والافارقة من سياسة الفصل العنصري "الابارتايد" التي اتبعتها الحكومات العنصرية في جنوب افريقيا إلا أنها لم تحقق تفوقا ملموسا على ارض الواقع بسبب امتناع حكومة الاتحاد لقرارات الأمم المتحدة والمدعمة من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية.

الخاتمة

من خلال البحث تم التوصل إلى أن سياسة الفصل العنصري أو الابارتايد أوجدت معادلة غير متكافئة بين من يمتلك القوة ومن لا يمتلكها، وهي معادلة السيطرة والتبعية، إذ أن مجيء المستعمرين الهولنديين البوير والبريطانيين، عرّض جنوب إفريقيا لعملية نهب واسعة للثروات والموارد الطبيعية، فضلاً عن إعاقة التطور الاجتماعي والاقتصادي لسكان تلك المنطقة، إذ قام المستعمرون في جنوب إفريقيا بتغذية مبرراتهم الاستعمارية الاستيطانية بالعنصرية وفق ما أسموه (التنمية المنفصلة) مبرراً أخلاقياً لعنصريتهم التي كان من نتائجها أن تكون الأقلية هي الحاكمة من خلال إسناد ذلك الاستيطان بوسائل الإكراه والقوة، الى جانب اعتماد الوسائل السياسية في تسخير الدساتير العنصرية لخدمة البيض.

وأمام ذلك الوضع المتردي حاولت باندیت من خلال خطاباتها سواء في داخل اروقة الأمم المتحدة أو خارجها أن تظهر للعالم بأن الهند تكافح من أجل الحرية وتقرير المصير وحقوق الانسان لجميع شعوب العالم، ونتيجة لذلك كانت سياسة الفصل العنصري "الابارتايد" في جنوب افريقيا وما يتعرض له الافارقة بشكل عام والهنود بشكل خاص من أولى البنود التي طرحتها باندیت في جميع جلسات الأمم المتحدة لاسيما خلال الاعوام (1946 ،1947

،1948) إلا أن منظمة الأمم المتحدة عجزت عن ردع حكومة جنوب إفريقيا وإرغامها على التخلي عن سياستها العنصرية ، والامتثال إلى مبادئ الأمم المتحدة ومواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الأنسان ، ومن المرجح أن ذلك العجز جاء نتيجة مخاوف الحكومة البريطانية والإدارة الامريكية من مسألة الفصل العنصري التي لم تكن سائدة في جنوب افريقيا بل كانت في العديد من البلدان الأخرى في العالم، وأبرزها البلدان التي تسكنها الامم الأوروبية، فضلا عن مجريات الحرب الباردة التي انعكست أصداؤها على المنظمة الدولية ، ومن ثم أدى إلى انقسامها إلى كتلتين متناحرتين ، وأصبح من الصعوبة تمرير قرارات المشاريع داخل المنظمة المذكورة ، لعدم حصول الأصوات الكافية (الثلثين).

الهوامش:

([1]) Jawaharlal Nehru, Jawaharlal Nehru - An Autobiography ,New Delhi, 1995, pp.1-2.

([2])انتصار علي عبد نجم المشهداني، جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، 2002،ص9.

([3]) المصدر نفسه، ص10.

([4]) R.L.Khipple, the Woman who Swayed America Vijaya Lakshmi Pandit, Lahore,1946,p.13.

([5])باسم جواد جاسم الفضل، موتيلال نهرو حياته ودوره في الحركة الوطنية الهندية (1861-1931)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة،2022، ص24.

([6]) Vera Brittain, Envoy Extraordinary, London, 1965, p.33.

([7]) Vijayalakshmi Pandit, The Scope of Happiness - A Personal Memoir, London, 1979,p.60.

([8]) B.R. Nanda, Builders of Modern India - Motilal Nehru, New Delhi, 1964, p.60.

([9]) Vijayalakshmi Pandit,Op.Cit.p.61

([10])توصّل حزب المؤتمر مع رابطة مسلمي عموم الهند، المعروفة باسم العصبة الإسلامية، إلى وضع ميثاقٍ لكناو للضغط على الحكومة البريطانية، من أجل اعتماد نهج أكثر ليبرالية مع الهند البريطانية، وإعطاء الهنود مزيدا من الصلاحيات لتسييرِ شؤون بلادهم للمزيد ينظر: بشرى عبد جاسم روضان، اني بيزنت ودورها السياسي والفكري في الهند (1847-1933)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى،2022، ص107-110.

([11]) Vijaya lakshmi Pandit,Op.Cit.p.61

([12]) سميت باسم رولات نسبة الى القاضي البريطاني سدني رولات الذي اقترح تلك القوانين ومن أهمها الغاء حرية الصحافة ومنع التجمعات وإصدار الاحكام العرفية وكان الهدف من تلك القوانين هو القضاء على الحركة الوطنية في الهند وقد صادقت حكومة الهند البريطانية على تلك القوانين في عام 1919. للمزيد ينظر: باسم جواد جاسم الفضل، المصدر السابق، ص69-71.

([13])ولدت في بريطانيا عام 1847 تنتمي للثيوصوفية وناشطة في مجال حقوق المرأة ومؤيدة قوية للحكم الذاتي الهندي وتوفيت عام 1933 .للمزيد ينظر: بشرى عبد جاسم روضان، المصدر السابق.

([14]) للمزيد عن رابطة الحكم الذاتي ينظر: المصدر نفسه، ص 101-106

([15]) Nayan Tara, Prison and Chocolate Cake, India,1991, p.138.

([16])باسم جواد جاسم الفضل، المصدر السابق، ص 24.

([17]) Vijaya lakshmi Pandit,Op.Cit.p.65.

([18])الساتياغراها كلمة تتكون من مقطعين (ساتيا) وتعني الحب والحقيقة والثبات، و(اغراها) بمعنى القوة، وبهذا فإن (الساتياغراها) تعني (القوة المنبثقة عن الحقيقة والحب) للمزيد ينظر: نبراس بلاسم كاظم الطائي، المهاتما غاندي ودوره في جنوب افريقيا والهند (1869-1918)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2010،ص149.

([19]) Jawaharlal Nehru, Op.Cit,.p.142.

([20]) Krishna nehru Hutheesing, With No Regrets: An Autobiography ,Bombay, 1946,p.60.

([21]) R.L.Khipple,Op.Cit,.pp31-33.

([22])ibid,.pp39-45.

([23]) Abd Ulmajid Khan,Great Daughter of India,Lahore,1945,pp.173-175.

([24])ibid.p.197.

([25]) Vera Brittain, Op.Cit,.p.67.

([26]) ibid,.p.68.

([27]) R.K. Khipple, The Woman Who Swayed America, Lahore, 1946, pp.93-94.

([28]) Tribune, April 10, 1945, p.9.

([29]) Vera Brittain, Op.Cit,.p.66.

([30])R.L.Khipple,Op.Cit,.p.76.

([31]) Anne Guthrie, Madam Ambassador, London, 1962, p.100.

([32]) Abdul Majeed Khan, Vijayalakshmi - The Great Daughter of India,New Delhi, 1991, p.204.

([33]) Tribune, April 28, 1945, p.1.

([34]) S.S. Bright, The Great Nehrus, New Delhi, 1947, p.290.

([35])عقيل جعيز شمخي السهلاني، سياسة التمييز العنصري في اتحاد جنوب افريقيا 1910-1961، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2010،ص 150؛الاطروحة 118.

([36]) رئيس وزراء جنوب افريقيا ولد في 24 اذار 1870 لعائلة غنية في مدينة كيب تاون وامتلكت عائلته الهولندية مزرعة كبيرة وبسبب عدم رغبة الابن في متابعة اعمال والده الزراعية اتجه الى دراسة القانون في بريطانيا ثم عاد الى جنوب افريقيا وعمل في الجيش الامر الذي ادى به الى تولي منصب رئيس وزراء جنوب افريقيا خلال المدة الممتدة بين عامي 1919-1948، وتوفي 1950. للمزيد ينظر:

Rene Kraus, Old Master the Life of Jan Christian Smuts, Creative Media Partners, LLC, 2018.

([37]) حبيش فتيحة، الفصل العنصري في جنوب افريقيا خلال القرن 20 للميلاد ،بحث منشور في مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، العدد2، الجزائر،2014، ص313.

([38]) Hector Mentheith Robertson, South Africa, Economic and Political Aspects, London, 1957, pp.6-13.

([39]) نبراس بلاسم كاظم الطائي، المصدر السابق، ص65.

([40]) رشيد العايدي، نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وفلسطين (الابارتيد والصهيونية) دراسة تاريخية قانونية مقارنة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة،2021، ص 114.

([41]) فاطمة مباركي وياسمين سعودي، بريطانيا وتفعيل سياسة البانتوستان كأجراء عنصري في جنوب افريقيا 1913-1994، مجلة مخبر المخطوطات، المجلد 11، العدد 2،الجزائر ،2023،ص 328.

([42])رشيد العايدي، المصدر السابق، ص 133.

([43]) المصدر نفسه، ص133-134.

([44]) سهير عواد ايوب الكبيسي، حزب المؤتمر الوطني الافريقي1968 1994، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2005،ص20.

([45]) Army Vandenbosch, south africa and the world the foreign policy of apartheidm the university press of kentuckym1970,p.51.

([46]) Nyirabou Mohabe, South Africa, versus southren African Development Cordination conferance. Africa Development, 1990,p. 46.

([47]) دانيال فرانسوا مالان (1874 – 1959) زعيم سياسي لجنوب افريقيا ولد في مدينة الكاب ، درس في مدرسة فيكتوريا ودرس اللاهوت في الكنيسة الهولندية الاصلاحية ، حصل على درجة الماجستير في الفلسفة من جامعة فكتوريا ، والدكتوراه في العلوم الدينية من جامعة أوترخيت بهولندا ، دخل البرلمان عام 1918 ، تقلد وزارة الداخلية من 1924 – 1933 ، وعندما اتحد الحزب الوطني بزعامة هيرتزوج وحزب جنوب افريقيا بقيادة سموتس ، انفصل مالان عن الحزب وكون الحزب الوطني المتطهر ، وعارض مالان مشاركة الاتحاد في الحرب العالمية الثانية الى جانب بريطانيا ، عمل على توحيد الحزب الوطني عام 1939 بعد الاتفاق مع هيرتزوج وأصبح هو رئيساً للحزب عام 1940 ، ونال الحزب الأغلبية في انتخابات عام 1948 وتولى رئاسة الوزراء حتى عام 1954 ، ويعد المسؤول الاول عن معظم التشريعات العنصرية . للمزيد من التفاصيل ينظر : عقيل جعيز شمخي السهلاني ، المصدر السابق ، ص 93.

([48]) المصدر نفسه، ص 153.

([49])عبد العزيز محمد حبيب، سياسة التمييز العنصري في جمهورية جنوب افريقيا دراسة في الجغرافيا البشرية، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد 37 ،1990، ص 20.

([50])Julie Laut,Dissertation Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy In History In The Graduate College Of The University Of Illinois At Urbana-Champaign, 2016 Dissertation Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy In History In The Graduate College Of The University Of Illinois At Urbana-Champaign, 2016,p.60.

([51]) ibid.p.54.

([52]) ناقشت اتفاقية كيب تاون الموقعة في عام 1927 والمعدلة عام 1934 بين حكومة الهند البريطانية وجنوب افريقيا قضيتان رئيستان وهما الفصل العنصري والهجرة الى جنوب افريقيا وقد توصل وفدي البلدين على اتفاق يقضي بالزام كلا الطرفين بتقبل لجوء السكان لمدة ثلاث سنوات وان يعمل الطرفان كل ما في وسعهما للقضاء على سياسة الفصل العنصري وتحقيق المساواة بين جميع السكان بغض النظر عن اللون والجنس والعنصر. للمزيد ينظر:

Vineet Thakur, India, South Africa, and the Cape Town Agreement: A Diplomatic History, Indian Politics & Policy , Vol. 2, No.2, 2019.

([53]) B.V. Govind Raj, India and Disputes in the UN, Bombay, 1959, pp.136-137.

([54])عقيل حسين نعيم الوائلي، سياسة الهند في الامم المتحدة تجاه ابرز القضايا الدولية (1945-1964)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، 2023، ص 194.

([55])Julie Laut,Op.Cit,p.67.

([56]) تتكون الجمعية العاملة من الاتحاد السوفيتي، وأوكرانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ونيوزيلندا، الصين، و بلجيكا وفنزويلا .

([57])Julie Laut,Op.Cit,p.67.

([58]) B.V. Govind Raj, Op.Cit, p.138

([59]) UN/Document, A/283/p-2/18-12-1946 and see also Repoort of the Indian Delegation - United Nations, 1946, p.2.

([60]) Valmiki Chaudari, Rajendra Prasad Correspondence and Select Documents ,New Delhi, 1994,

p.248.

([61]) UN/GAOR/1946/Second Part of the First Session/37 P1. Mts., 25-10- 1946, p.731.

([62]) Julie Laut,Op.Cit,pp.68-69.

([63]) UN Document, A/C 1 and 6/1, November 21, 1946, pp.2,3.

([64])عقيل حسين نعيم الوائلي، المصدر السابق، ص 196.

([65]) UN Document, A/C 1 and 6/1, November 21, 1946, pp.2,3.

([66]) Julie Laut,Op.Cit,p.76.

([67]) UN Document A/C 1 and 6/2O, and also see UN/GAOR/50th PI. Mts. 7-12-1946, p.1006.

([68])UN/GAOR/50, PI. Mts., 7-12-1946, p.1019.

(69) UN/GAOR/52 PI. Mts., 8-12-1946, p.1061.

(70) UN Documents, Treatment of Indians in the Union of South Africa,8/ 12/ 1946, Resolution 44.(1).

(71) Report of the Indian Delegation, United Nations, 1946, pp.32, 33.

(72) National Herald, November 31, 1946.

([73]) S. Gopal , Selected Works of Jawaharlal Nehru, Vol.1, New Delhi, 1983, p.549.

([74])عقيل جعيز شمخي السهلاني، المصدر السابق، ص 199.

([75])Julie Laut,Op.Cit,p.72.

([76]) عقيل حسين نعيم الوائلي، المصدر السابق، ص 198.

([77])المصدر نفسه.

([78]) Report of the Indian Delegation, United Nation, 1947, p.16.

([79]) S. Gopal , Op.Cit, Vol.4, p.614.

([80])عقيل حسين نعيم الوائلي، المصدر السابق، ص 199.

([81]) S. Gopal , Op.Cit, Vol.4, p.618.

([82]) عقيل جعيز شمخي السهلاني، المصدر السابق، ص 216.

([83])U.N.,G.A.O.R.,2thYear,106st Meeting,12 November, 1947, New York, 1947, P.423 .

([84]) B.V. Govind Raj, Op.Cit, p.138.

([85])عقيل حسين نعيم الوائلي، المصدر السابق، ص 199.

([86]) UN/GAOH/120 PI. Mts, November 20, 1947, Second Recular Session, p.1143.

([87]) B.V. Govind Raj, Op.Cit, p.138

([88])U.N.,G.A.O.R.,2thYear,112st Meeting,17 November, 1947, New York, 1947, P.479 .

([89]) UN/GAOR/P1.Mts. 120/.20-11-1947, p.1170

([90]) B.V. Govind Raj, Op.Cit, p.138

([91]) S. Gopal , Op.Cit, Vol.4, p.618.

)92 (Frantz Fanon, Peau Noire Masques Blancs, Bejaia, Alger,2014,p.97.

(93) فاطمة مباركي وياسمين سعودي، المصدر السابق ،ص433.

(94) عقيل جعيز شمخي السهلاني، المصدر السابق، ص 150.

)95(UN Documents, Letter dated 12 July 1948 from the representative of India to the Secretary-General concerning the treatment of Indians in South Africa, 16 July 1948, A/577.

([96])عبد العزيز محمد حبيب، المصدر السابق، ص 20.

([97])UN Documents, Letter dated 12 July 1948 from the representative of India to the Secretary-General concerning the treatment of Indians in South Africa, 16 July 1948, A/577.

([98]) S. Gopal , Op.Cit, Vol.10.p.492.

قائمة المصادر:

- **وثائق الامم المتحدة:**

1. UN/Document, A/283/p-2/18-12-1946 and see also Repoort of the Indian Delegation - United Nations, 1946.
2. UN/GAOR/1946/Second Part of the First Session/37 P1. Mts., 25-10- 1946
3. UN Document, A/C 1 and 6/1, November 21, 1946
4. UN Document A/C 1 and 6/2O, and also see UN/GAOR/50th PI. Mts. 7-12-1946
5. UN/GAOR/50, PI. Mts., 7-12-1946.
6. UN/GAOR/52 PI. Mts., 8-12-1946.
7. UN Documents, Treatment of Indians in the Union of South Africa,8/ 12/ 1946, Resolution 44.(1).
8. U.N.,G.A.O.R.,2thYear,106st Meeting,12 November, 1947, New York, 1947.
9. UN/GAOH/120 PI. Mts, November 20, 1947, Second Recular Session.
10. U.N.,G.A.O.R.,2thYear,112st Meeting,17 November, 1947, New York, 1947.
11. UN/GAOR/P1.Mts. 120/.20-11-1947.
12. UN Documents, Letter dated 12 July 1948 from the representative of India to the Secretary-General concerning the treatment of Indians in South Africa, 16 July 1948, A/577.
13. UN Documents, Letter dated 12 July 1948 from the representative of India to the Secretary-General concerning the treatment of Indians in South Africa, 16 July 1948, A/577.

- **الرسائل والاطاريح**

اولاً.الرسائل والاطاريح الأجنبية

1- Julie Laut, Dissertation Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy In History In The Graduate College Of The University Of Illinois At Urbana-Champaign, 2016 Dissertation Submitted In Partial Fulfillment Of The

Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy In History In The Graduate College Of The University Of Illinois At Urbana-Champaign, 2016

ثانيا: الرسائل والاطاريح العربية:

- انتصار علي عبد نجم المشهداني، جواهر لال نهرو ومواقفه من القضايا العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية- ابن رشد، جامعة بغداد، 2002.
- باسم جواد جاسم الفضل، موتيلال نهرو حياته ودوره في الحركة الوطنية الهندية (1861-1931)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة،2022.
- بشرى عبد جاسم روضان، اني بيزنت ودورها السياسي والفكري في الهند (1847-1933)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى،2022.
- نبراس بلاسم كاظم الطائي، المهاتما غاندي ودوره في جنوب افريقيا والهند (1869-1918)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2010.
- عقيل جعيز شمخي السهلاني، سياسة التمييز العنصري في اتحاد جنوب افريقيا 1910-1961، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، 2010.
- رشيد العايدي، نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وفلسطين (الابارتيد والصهيونية) دراسة تاريخية قانونية مقارنة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة،2021.
- سهير عواد ايوب الكبيسي، حزب المؤتمر الوطني الافريقي1968 1994، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2005.
- عقيل حسين نعيم الوائلي، سياسة الهند في الامم المتحدة تجاه ابرز القضايا الدولية (1945-1964)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، 2023.
- **الكتب الإنكليزية:**

1. Abd Ulmajid Khan,Great Daughter of India,Lahore,1945.
2. Army Vandenbosch, south africa and the world the foreign policy of apartheidm the university press of kentuckym1970.
3. Jawaharlal Nehru, Jawaharlal Nehru - An Autobiography ,New Delhi, 1995.
4. Vera Brittain, Envoy Extraordinary, London, 1965.
5. Vijayalakshmi Pandit, The Scope of Happiness - A Personal Memoir, London, 1979.
6. B.R. Nanda, Builders of Modern India - Motilal Nehru, New Delhi, 1964.
7. Nayan Tara, Prison and Chocolate Cake, India.1991.
8. Nyirabou Mohabe, South Africa, versus southren African Development Cordination conferance. Africa Development, 1990.
9. Krishna nehru Hutheesing, With No Regrets: An Autobiography ,Bombay, 1946.
10. R.K. Khipple, The Woman Who Swayed America, Lahore, 1946.
11. R.L.Khipple,the Woman who Swayed America Vijaya Lakshmi Pandit, Lahore,1946.
12. Anne Guthrie, Madam Ambassador, London, 1962.

13. Abdul Majeed Khan, Vijayalakshmi - The Great Daughter of India,New Delhi, 1991.
14. S.S. Bright, The Great Nehrus,New Delhi, 1947.
15. Rene Kraus, Old Master the Life of Jan Christian Smuts, Creative Media Partners, LLC, 2018.
16. Hector Mentheith Robertson, South Africa, Economic and Political Aspects, London, 1957.
17. B.V. Govind Raj, India and Disputes in the UN, Bombay, 1959.
18. Valmiki Chaudari, Rajendra Prasad Correspondence and Select Documents ,New Delhi, 1994.
19. Gopal , Selected Works of Jawaharlal Nehru, Vol.1,4,10, New Delhi, 1983.
20. Frantz Fanon, Peau Noire Masques Blancs, Bejaia, Alger,2014.

- البحوث العربية:

1. حبيش فتيحة، الفصل العنصري في جنوب افريقيا خلال القرن 20 للميلاد ، مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، العدد2، الجزائر،2014.
2. فاطمة مباركي وياسمين سعودي، بريطانيا وتفعيل سياسة البانتوستان كأجراء عنصري في جنوب افريقيا 1913-1994، مجلة مخبر المخطوطات، المجلد 11، العدد 2،الجزائر ،2023.
3. عبد العزيز محمد حبيب، سياسة التمييز العنصري في جمهورية جنوب افريقيا دراسة في الجغرافيا البشرية، مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد 37، 1990، ص 20.

- **البحوث الانكليزية:**

1. Vineet Thakur, India, South Africa, and the Cape Town Agreement: A Diplomatic History, Indian Politics & Policy , Vol. 2, No.2, 2019.